"كافَّة" بين القاعدة والاستعمال

د. ساهر حمد مسلم القرالـة*

تاريخ تقديم البحث: ٨/٤/٢٠٢٠م. تاريخ قبول البحث: ١٤/١٢/٢٠٢٠م.

ملخص

تعد لفظة (كافَّة) إحدى الألفاظ التي كانت مدار أخذٍ ورد بين اللغويين والمفسرين، ولاسيما فيما يتعلق بمعناها، وإعرابها، واستعمالها، والتاء المتصلة بها، وتعريفها، وإضافتها، وجرها بحرف جرٍّ، وغير ذلك من القضايا التي ذهب فيها اللغويون والمفسرون مذاهب شتى، لذلك حاولت الدراسة الوقوف على حقيقة هذه الأمور، ومحاولة تفسيرها.

وخلصت الدراسة إلى أن المعنيين: المعجمي والاصطلاحي لهذه اللفظة على تعددهما إلا أنهما يدوران في فلك معنى (المنع)، وهو ما ينسجم مع جميع السياقات الواردة لهذه اللفظة.

هذا فضلا عن أن الوجه الشائع والمعروف في إعرابها لدى اللغويين جميعهم أنها حال، بعيداً عن الرأي الذي انفرد به الزمخشري وهو أنها صفة لمصدر محذوف، معتمداً على التأويل، وليٍّ النص لتحقيق المعنى المراد. وأن هنالك أسلوبين لاستعمالها، يمكن وصفهما بالفصاحة، وإن اشترط نحاتنا القدماء لاستعمالها شروطا مخصوصة لا ينبغي تجاوزها. وأن التاء المتصلة بها أصلية ليست للمبالغة، أو التأنيث.

الكلمات الدالة: كافَّة، المنع، القاعدة، الاستعمال، التأويل).

* كلية الآداب، جامعة الزرقا، الأردن.

حقوق النشر محفوظة لجامعة مؤتة. الكرك، الأردن.

''Kaaffa''(All) between Rule and Use

Dr. Saher Hamad Musallam Algarallah

Abstract

The word "Kaaffaa" has been a debatable issue among linguists and interpreters for a long time. Debate involved issues related to its meaning, parsing, the use of 't' suffix attached to it, its defiantness addition, and when it followed a preposition as well as other debatable issues among linguists and interpreters who had different views. The present study attempted to identify and explain these views.

The study found out that though there are various lexicographic and terminological meanings for this word, they all share the concept of (prevention) which agrees with all common contexts.

The most common view is parsing this word as an adverb of manner though Alzamakhshari parsed it as an adjective for an elided gerund basing his view on the principle of interpretation and twisting text to achieve the intended meaning. Furthermore, there are eloquent two ways to use this word that have to abide by the rules set by our ancient grammarians. Finally, the 't' is part of the word that is not used for exaggeration or to mark feminine gender.

Keywords :Kaaffa, Prevention, rule, use, interpretation

المقدمة:

الحمد لله الذي بنعمه تتم الصالحات، والصلاة والسلام على سيد الخلق والأنام محمد بن عبدالله، وعلى آله وصحبه الأخيار.

فقد استرعت لفظة (كافة) انتباهي؛ لكثرة ما دار حولها من خلاف بين النحاة والمفسرين، في العديد من الأمور، حيث تعددت صورها الاستعمالية، وجاء بعضها مخالفا لما عهده النحاة واللغويون القدماء، الذين اعتمدوا شروطا مخصوصة لاستعمالها، وهي ما عليه لغة القرآن والحديث، ولغة فصحاء العرب، لذا كثُر الحديث حولها ، ولاسيما في إعرابها، واستعمالها، والتاء المتصلة بها، وجرها بحرف جرٍّ، وإضافتها، وغيرها من القضايا التي جاءت مبثوثة في مظان اللغة (النحو والتفسير)؛ وهذا ما حدا بي ليكون هذا الموضوع ميدانا لدراستي التي وسمتها بـ "كافة" بين القاعدة والاستعمال" إذ إن المطالع لمصنفات اللغة، والتفسير لا يكاد يطالع أحدها، إلا ويجد فيضا من الكلام والتأويل حولها، وحول ما يعتريها من أقاويل النحاة واللغويين والمفسرين على حد سواء.

لذا كان الهدف من هذه الدراسة الاطلاع على تلك الآراء وتمحيصها، ومحاولة تفسيرها، والوقوف على كنهها وحقيقتها، لدى علماء اللغة القدماء منهم والمحدثين.

أما أهمية الدراسة فتكمن برفد المكتبة العربية بما هو جديد في ميدانه، وبما أن هذه اللفظة كانت مدار خلاف بين اللغويين والدارسين، من حيث: الاستعمال، والإعراب، والتاء المتصلة بها، وغيرها من القضايا التي سُلِّط عليها الضوء في ثنايا هذه الدراسة فلا بدَّ من وضع حدٍّ فاصل لتلك القضايا؛ لتكون واضحة أمام الدارس للعربية؛ وتحقيقا لذلك جاءت هذه الدراسة.

ولهذا فقد تطلبت خطة البحث اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في تناول الآراء، ومحاولة تفسيرها؛ بغية الوصول إلى النتائج المرجوة من هذه الدراسة.

أما فيما يتعلق بالدراسات السابقة، فكانت على النحو الآتي:

(أ) مقال الأستاذ الدكتور ياسر الملاح الذي نشره على الشابكة، بعنوان (أنقذوا كلمة كافة قبل فوات الأوان).

وملخص هذا المقال على النحو الآتي:

(١) يرى أن المعنى المجمع عليه لهذه اللفظة، هو (الجمع)، واستشهد على ذلك بما ورد في لسان العرب من قوله:" كف الشيء يكفه كفا جمعه"، وبحديث الحسن، أن رجلا كانت به جراحة؛ فسأله: كيف يتوضأ؟ فقال: كفه بخرقة: أي اجمعها حوله".

(٢) ركز الباحث على الاستعمال الصحيح والفصيح للفظة كافة، فهو يرى أنه ينبغي أن تنون، وتتأخر عن الاسم المؤكَّد؛ لتعرب حالا من ذلك الاسم، وطرح على ذلك مثالا بيَّن من خلاله وجهي الصواب والخطأ في ذلك، وهو: (سيُعلن الإضراب العام في كافة المؤسسات الحكومية يوم كذا وكذا)، وقد نعت هذا الاستعمال بالخطأ البيِّن، وأنه مخالف للاستعمال القرآني، وأن الصواب هو (سيُعلن الإضراب العام في المؤسسات الحكومية كافة يوم كذا وكذا)، وللباحث على ما أورده الكاتب عدة ملاحظات:

(١) أن المعنى الذي أورده الكاتب على أنه المُجمع عليه من قبل اللغويين للفظة (كافة)، وهو (الجمع)، في حقيقته لا يخرج عن معنى (المنع)، وهو ما وقفت عليه الدراسة.

(٢) المثال الذي طرحه الباحث في مقاله على أنه الاستعمال الفصيح لهذه اللفظة، وما عليه لغة القرآن، وهو: (سيُعلن الإضراب العام في المؤسسات الحكومية كافة يوم كذا وكذا)، هو في حقيقته لا يمثل الاستعمال الفصيح لتلك اللفظة؛ إذ إن الاستعمال الفصيح لها يقتضي ألا يؤكد بها إلا العاقل، وهو ما عليه القرآن والسنة، وأقوال الصحابة، وأما المثال فقد أكِّد بها غير العاقل، وهو كلمة (المؤسسات).

(٣) نعت الباحث استعمال لفظة كافة مجرورة، ومضافة إلى ما بعدها بالخطأ، ونسي أن هذا الاستعمال ورد في مصنفات علماء العربية سواء في ذلك علماء اللغة، والنحو والفقه والتفسير، وأصحاب المعاجم، حتى إن بعض المجامع اللغوية أقرت بفصاحته.

(ب) (الحال في المفضليات دراسة نحوية تحليلية تطبيقية)، للباحث محمد يوسف محمد يوسف، رسالة مقدمة للحصول على درجة الدكتوراه في النحو والصرف، ١٤٣٠هـ ـ ٢٠٠٩ م، جامعة أم درمان الإسلامية.

عرض الباحث في دراسته لمصطلح الحال عند اللغويين والنحويين، وكذلك عرض لبعض القضايا المتعلقة بالحال، نحو: التذكير والتأنيث، والتعريف والتنكير، والاشتقاق والجمود، والانتقال والثبوت، وغيرها من القضايا ذات الصلة، مدللا على ذلك من ديوان المفضليات، ودون أدنى إشارة لموضوع دراستي.

(ج) مشكل إعراب (كافة) من منطلق قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا).

للباحث حبيب أحمد علي العزاوي، بحث منشور في مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد(١٩)، العدد(١١)، تشرين الثاني.

- عرض الباحث في دراسته للمعنى المعجمي للفظة كافة، وبين أنه يدور حول معنى المنع.

- عرض الباحث لأشهر استعمالات هذه اللفظة، وهما استعمالان، أحدهما وهو ما عليه لغة القرآن، عندما تتأخر لفظة (كافة) عن الاسم المؤكد بها، والآخر عندما تضاف لما بعدها، أو تجر بحرف جر، أو تضاف لغير العاقل، وقد وصف الباحث كلا الاستعمالين بالفصيح.
- عرض الباحث للأوجه المتعددة لإعراب هذه اللفظة، من خلال إيراد آراء النحاة في ذلك، دون أن يرجح أحدها على الآخر.

ما تميزت به دراستي عن هذه الدراسة:

إن معنى (المنع) لا يقتصر فقط على المعنى المعجمي لهذه اللفظة كما بينت الدراسة السابقة، ولكن هذا المعنى جاء متواترا أيضا ليشمل المعنى الاصطلاحي أيضا، فكلا المعنيين يدور في فلك معنى المنع، فعندما نقول جاء المدعوون كافة، بمعنى (عامة أو جميعا)، فهذا يعني أنه مُنع من أن يشذ منهم أحد عن عدم المجيء.

أثبتت دراستي من خلال معطيات النظرية التوليدية التحويلية أن الآية (وما أرسلناك إلا كافة للناس)، فيها عنصرا تحويل، تمثل أحدهما بالتقديم والتأخير، من خلال تقديم الحال (كافة) على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي (للناس)، حيث إن الآية في بنيتها العميقة على النحو الآتي: (أرسلناك للناس كافة)، فقدمت الحال على صاحبها من باب الأهمية، والعناية، ذلك أنها كلمة محورية في السياق، فلا بدَّ من تقديمها من باب جذب الانتباه.

أما عنصر التحويل الآخر فمن خلال زيادة، (ما + إلا)، اللذان يفيدان معنى الحصر، والتوكيد، وهذا أيضا ما غفلته الدراسة السابقة تماما.

ذكر الباحث في دراسته السابقة أن لكافة استعمالين وصفهما بالفصاحة، والحقيقة أن الاستعمال الوارد لهذه اللفظة وجاء مطابقا لما عليه القرآن والحديث، وأقوال الصحابة، والذي ترد فيه لفظة (كافة) غير متصرفة أبدا؛ أي تأتي على صيغة واحدة، فلا يختلف لفظها باختلاف المؤكد بها من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث، شأنها في ذلك شأن المصدر، نحو: العاقبة والعافية، والخاصة، وترد نكرة، متصدرة اسما قبلها تلتزم فيه النصب على الحالية، ويكون موصوفها مما يعقل هو الأكثر فصاحة، وما دون ذلك من استعمالات تعد أقل فصاحة من الاستعمال الأول، وإن ورد على ألسنة وأقلام جهابذة اللغة.

أثبتت دراستي أن التاء المتصلة بكافة أصلية من بنية الكلمة، ليست للتأنيث، أو المبالغة، وهذا ما غفلته الدراسة السابقة أيضا.

(د) الحال في القرآن الكريم للباحث حسين يوسف لافي قزق، رسالة ماجستير، جامعة اليرموك/١٩٨١م. تتألف الدراسة من بابين، خصص الباحث الباب الأول للحديث بشكل موجز عن المنهجين الوصفي والمعياري اللذين اتخذهما الباحث وسيلة لتحليل النماذج المعتمدة للحال في القرآن الكريم.

أما الباب الثاني فخصصه الباحث للحديث عن بعض القضايا المتعلقة بالحال، ووسمه بـ(قضايا تركيبية)، تناول فيه تعدد الحال، ورتبتها، والحالات التي يجوز ويجب فيها حذف الحال، وقضايا أخرى ذات صلة بالموضوع، أما موضوع دراستي فلم يتطرق له مطلقا سوى إشارة بسيطة عندما تحدث عن تقديم الحال وتأخيرها، حيث أشار للآية القرآنية (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا)، وبيَّن أن في الآية تقديم وتأخير مفاده إبراز أهمية الحال، وأن التقدير فيها (وما أرسلناك إلا للناس كافة).

(د) التمرد على القاعدة النحوية في استعمال الحال (دراسة تطبيقية في قصائد مختارة)، للباحث سليمان مختار إسماعيل، بحث مقدم للنشر في مجلة شم الجنوب جامعة مصراته، يونيو ٢٠١٩.

بدأ الباحث دراسته بعرض نظري موجز لأبرز القضايا المتعلقة بالحال من تعريف بها وبصاحبها، وأنواعها، والصور التي تأتي عليها، وخصائصها، وغير ذلك من قضايا ذات صلة بموضوع الدراسة، بعد ذلك شرع بالجانب التطبيقي من خلال عرض نماذج للحال وقضاياها من قصيدة المرار بن منقذ، وقصيدة المزرد أخو الشماخ، وقصيدة عبده بن الطيب، وقصيدة سويد بن أبي كاهل اليشكري، دون أن يعرض لموضوع دراستي مطلقا.

وما عدا ذلك فلم أعثر على دراسات مستقلة تناولت لفظة(كافة)، وما يتعلق بها من قضايا، سوى بعض الآراء المبثوثة في كتب اللغة، ولاسيما القديمة منها، وقد أفادت الدراسة منها، وأثبتها في قائمة المصادر والمراجع.

أما أبرز المصادر والمراجع التي اعتمدت عليها في إنجاز هذه الدراسه، فقد كانت تجمع ما بين القديم والحديث من كتب النحو، واللغة، والفقه، والتفسير، هذا فضلا عن المعاجم اللغوية التي اعتمدت عليها في تفسير المعنى المعجمي للجذر اللغوي (ك ف ف)، وتتبُّع بعض استعمالاتها في تلك المصنفات، وقد أعددت لها ثبتا خاصا في نهاية الدراسة.

أما محتويات الدراسة فكانت على النحو الآتي: افتتحتها بمقدمة بينت فيها سبب اختياري للموضوع، والهدف من الدراسة، وأهمية الدراسة، والمنهج الذي اعتُمِد، وثبت بأبرز المصادر والمراجع التي اتكأت عليها أثناء إعداد الدراسة، وختمتها بخاتمة بينت فيها أبرز النتائج التي توصلت إليها من خلال البحث.

أما المطالب التي عالجتها الدراسة، فكانت على النحو الآتي:

المطلب الأول: بحثت فيه أبرز المعاني المعجمية والاصطلاحية التي وردت للجذر اللغوي (كَ فَ فَ) في معاجم اللغة.

المطلب الثاني: بحثت فيه إعراب لفظة (كافة) من منطلق قوله تعالى: (وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ بَشِيْرًا وَنَذِيْراً)، لاسيما أن هذه الآية كانت مدار حديث طويل لدى النحاة، واللغويين، والمفسرين؛ نظرا لاستعمالها لفظة (كافة) بطريقة مغايرة للعرف اللغوي الذي ألفه هؤلاء العلماء، حيث خصوا استعمالها بشروط مخصوصة، خرقت هذه الآية تلك الشروط، لذا كانت مدار أخذ ورد بينهم.

المطلب الثالث: دار الحديث فيه حول (التاء) المتصلة بلفظة كافة، هل هي أصلية، أم للتأنيث، أم للمبالغة، على حد رأي بعضهم.

أما المطلب الرابع والأخير: فقد خصصته للحديث حول استعمال هذه اللفظة، حيث ورد لها استعمالان عند العرب، وكلاهما يمكن وصفه بالفصاحة وفقا لما أقرته مجامع اللغة العربية، وإن فاق أحدهما الآخر في درجة فصاحته؛ نظرا لمواكبته لغة القرآن والسنة، وفصحاء اللغة.

وأخراً، فحسبي أني قد اجتهدت، فإن أصبت فمن الله، وإن أخطأت فمني، وآخر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين.

المطلب الأول: المعنى اللغوي للجذر (كَفَفَ).

أما أبرز المعاني التي خرج إليها الجذر اللغوي (كَ فَ فَ)، من خلال تتبعه في معجمات اللغة المتعددة، فكانت على النحو الآتي:

بمعنى (رَدَّ)، ورد في معجم العين للخليل بن أحمد الفراهيدي (١٧٠ هـ)، " وكَفَّ الرَّجُلُ عن أمرِ كذا يَكُفُّ كَفّاً، وكَفَفْتُهُ كَفّاً، والكَفْكَفَةُ: كَفُّكَ الشَّيءَ، أي: رَدُّكَ الشَّيءَ عن الشَّيءِ"(١).

بمعنى (مَنَعَ)، ورد في تهذيب اللغة للأزهري(٣٧٠هـ)، قوله: "ومعنى كافَّة في اشتقاق اللغة يَكُفُّ الشَّيءَ في آخرِه. ومن ذلك كَفَّةُ القميص: وهي حاشيتُهُ، وكلُّ مُستطيلٍ فَحرفُهُ كَفَّةٌ، وكلُّ مستديرٍ كَفَّةٌ، نحو كَفَّةُ الميزان. قال: وسميت كُفَّةُ الثوب؛ لأنها تمنعُهُ أن ينتشر، وأصل الكفِّ المنع"(٢).

(١) الفراهيدي، أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد(١٧٠هـ)، العين، تحقيق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، (د ت ط)، ج(٢٨٣/٥).

(٢) الأزهري، محمد بن أحمد(٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/٢٠٠١، ج(٣٣٦/٩).

بمعنى (كَبُرَ)، ورد في الصحاح للجوهري (٣٩٥هـ)، "ويقال للبعيرِ إذا كَبُرَ، فَقَصُرَت أسنانُهُ حتى تكادُ تذهبُ: هو كافٌّ. والناقةُ كافٌّ أيضاً. وقد كَفَّتِ النَّاقةُ تَكُفُّ كُفُوفاً"(١).

بمعنى (قَبَضَ)، ورد في مقاييس اللغة لابن فارس(٣٩٥هـ)، (كَفَّ) الكاف والفاء أصلٌ صحيحٌ، يدل على قبضٍ وانقباضٍ. من ذلك الكفُّ للإنسان، سميت بذلك لأنها تقبضُ الشيءَ. ثم تقول: كفَفْتُ فُلاناً عن الأمرِ وكَفَفْتُهُ"(٢).

بمعنى (جَمَعَ)، ورد في لسان العرب لابن منظور(٧١١هـ)، أن الكَّف بمعنى الجمع، حيث قال: "كَفَّ الشَّيءَ يَكُفُّهُ كَفّاً: جَمَعَهُ. وفي حديث الحسن: أنَّ رجلاً كانت به جِراحة فسأله: كيف يتوضأ؟ فقال: كُفَّهُ بِخِرْقَةٍ، أي اجمعها حوله"(٣).

يتراءى لي من خلال ما تقدم من معانٍ معجميةٍ متعددة للجذر اللغوي (كَ فَ فَ) في معجمات اللغة، أنها جميعها تدور في فلك معنى واحد، هو (المنع)، فعندما نقول: كَفَّ الرَّجل عن أمر كذا، أي امتنع. وعندما نقول: كَفَّ الثوب أو القميص، فهو بمعنى منعه من أن ينتشر. ورد الشيء عن الشيء بمعنى منعه، وعندما يقال للبعيرِ إذا كَبُرَ، فَقَصُرَت أسنانُهُ حتى تكادُ تذهبُ: هو كافٌّ. والناقةُ كافٌّ أيضاً، أي مُنِع أو مُنِعَتْ من البقاء على حالة معينة. وكذلك سُميت كَفُّ الإنسان كَفّاً؛ لأنها تقبض الأشياء، وتحيط بها، وتمنعها من السقوط. وعندما نقول أيضا: كَفَّ الرجل ثيابَه، بمعنى جمعها، أي منعها من النزول؛ لأن الإنسان عندما يجمع الأشياء، فإنه يمنعها من الانتشار والتمدد. أما المعنى الاصطلاحي لهذه اللفظة فهي تفيد معنى الشمول والعموم والإحاطة، وعليه فلا أرى فرقا بيِّنا بين المعنيين المعجمي والاصطلاحي، فكلاهما في بنيته العميقة يفيد معنى (المنع)، فعندما نقول: جاءت الدعوة الإسلامية للناس كافة، أي شاملة وعامة لهم جميعا، بمعنى أنها مانعة من أن يشذ أحدٌ عنها من الأمم الأخرى.

(١) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد(٣٩٣هـ)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط٤/ ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م، مادة (كفف)، ج (١٤٢٢/٤).

(٢) ابن فارس، أحمد بن زكريا القزويني الرازي(٣٩٥هـ)، مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام هارون، دار الفكر، (د.ط)، ١٣٩٩ هـ . ١٩٧٩م، ج(١٢٩/٥).

(٣) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي(٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣/ ١٤١٣هـ . ١٩٩٣م، مادة (كَفَّ)، ج(٩/ ٣٠١).

المطلب الثاني: إعراب لفظة (كافة).

للنحاة والمفسرين في إعراب لفظة (كافة)، رأيان:

الرأي الأول: إعراب لفظة (كافة) في الآية القرآنية حالا، وهو ما عليه غالبية النحاة[١].

الرأي الثاني: إعراب لفظة(كافة)، نعتا لمصدر محذوف تقديره (إرساله كافة)، وهو الرأي الذي انفرد به الزمخشري[٢].

(١) انظر الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل(٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، عالم الكتب، بيروت، ط١/ ١٤٠٨هـ . ١٩٨٨م، ج(٤٤٦/٢)، النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل(٣٣٨هـ)، إعراب القرآن، تحقيق: عبد المنعم خليل إبراهيم، منشورات محمد علي بيضون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م، ج(٣/ ٢٣٧)، ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني(٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط١/ ١٤١٠هـ . ١٩٩٠م، ج(٣٣٤/٢ .٣٤٢)، الإستراباذي، رضي الدين(٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، تحقيق: يوسف حسن عمر، (د ط)، ١٣٩٨هـ . ١٩٧٨م، ج(٢/ ٣٠، ٥٢)، المرادي المصري، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم ٧٧٩هـ، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، بيروت، ط١/ ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م، ج(٧٠٤/٢ . ٧٠٧)، السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف(٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، (د ت ط)، ج(٢/ ٣٥٩ . ٣٦٢)، ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد(٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد، دار الفكر، دمشق، ط٦/ ١٩٨٥م . ١٤٠٥هـ ، ص(٧٣٣)، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي(٧٩٦هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق: محمد بركات كامل، دار الفكر العربي، دمشق، ط١/ ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م، ج(21/2)، الأشموني، أبو الحسن نور الدين(٩٠٠هـ)، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٩هـ . ١٩٩٨م، ج(٢/ ١٤ .١٩)، الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر(٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ . ٢٠٠٠م، ج(١/ ٥٨٩ . ٥٩٣)، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د ت ط)، ج(٢/ ٣٠٦ . ٣٠٨)، الصبان الشافعي، أبو العرفان محمد بن علي(١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ . ١٩٩٧م، ج(٢/ ٢٦٢ . ٢٦٣)، الدقر، عبد الغني بن علي(١٤٢٣هـ)، معجم القواعد العربية، (د ت ط)، (١٣/٢)، العزاوي، حبيب أحمد علي، مشكل إعراب كافة في قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس)، بحث منشور، جامعة تكريت، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد(١٩)، العدد(١١) تشرين الثاني.

(٢) انظر رأي الزمخشري، جار الله أبو القاسم(٥٣٨هـ) في الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، (د ت ط)، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ج(٥٩٢/٣)، ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات(٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، تحقيق: محمود محمد الطناجي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/ ١٤١٣هـ . ١٩٩١م، ج(٣/ ١٥)، ابن مالك، شرح التسهيل، ج(٢/ ٣٣٤)، السمين الحلبي، الدر المصون، ج(٣٦٠/٢)، الأزهري، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج(١/ ٥٨٩)، الصبان، أبو العرفان محمد بن علي، ج(٢/ ٢٦٢)، ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد(١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير" تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، الدار التونسية للنشر، تونس، (د ط)، ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م، ج(٢/ ٢٧٩).

أما النحاة والمفسرون الذين قالوا بإعرابها حالا، فقد اختلفوا في صاحب الحال، هل هي حال من الجار والمجرور(للناس)، أم هي حال من الضمير المتصل الكاف في (أرسلناك)، ولكل منهما حجته التي اتكأ عليها في إثبات رأيه، وهو ما سنسلط عليه الضوء تاليا.

أمَّا الذين أعربوا (كافة) حالا من الجار والمجرو (للناس)، على اعتبار أن في الآية تقديماً وتأخيراً[١] إذ التقدير (وما أرسلناك إلا للناس كافة)، فيأتي في مقدمتهم ابن كيسان النحوي(٣٢٠هـ)، الذي أجاز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد، حيث قال: " العامل في الحال على الحقيقة هو مررت، في قولك: (مررت بزيد قائما)، وإذا كان العامل هو الفعل لم يمتنع تقديم الحال، (واحتج بالآية نفسها)، ثم أكمل تعليقه قائلا:" أراد إلا للناس كافة، أي إلى الناس"[٢]. كذلك أبو علي الفارسي(٣٧٧هـ)، الذي ورد رأيه في مختار تذكرة أبي علي الفارسي لابن جني، حيث قال: " زيدٌ خيرُ ما يكون خيرٌ منك، على أن المراد: زيدٌ خيرٌ منك خيرُ ما يكون، فجعل (خير ما يكون)، حالا من الكاف المجرور وقدمها"[٣]. وابن برهان (٤٥٦هـ) ذهب أيضا إلى أن (كافة) في قوله تعالى[٤]:

(١) انظر الحريري، القاسم بن علي بن عثمان(٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عرفان مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م، ص(٥٢،٥٣)، ابن الجوزي، جمال الدين أبو الفرج(٥٩٧هـ)، زاد المسير في علم التفسير، تحقيق: عبد الرزاق عبد المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١/ ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م، ابن مالك، شرح التسهيل، ج(٢/ ٣٣٤)، وانظر كذلك ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج(٣٣٤/٢)، الصبان، أبو العرفان محمد بن علي(١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان، ج(٢٦٢/٢)، ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد(١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير، ج(٢٨٠/٢).

(٢) انظر رأي ابن كيسان في ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج(٣/ ٣١٦)، ابن مالك، شرح تسهيل الفوائد، ج(٢/ ٣٤٢)، الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج(٢/ ٣٠)، المرادي، توضيح المقاصد والمسالك، ج(٢/ ٧٠٤ .٧٠٧)، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي(٧٩٦هـ)، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث العربي، القاهرة، ط٢٠/ ١٤٠٠هـ . ١٩٨٠م، ج(٢٦٣/2)، وكذلك المساعد على تسهيل الفوائد، ج(٢١/٢)، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج(١٤/٢)، الأزهري خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج(٥٨٩/١)، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج(٢٦٢/٢).

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان(٣٩٢هـ)، مختار تذكرة أبي علي الفارسي وتهذيبها، تحقيق: حسين أحمد بو عباس، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط١/ ١٤٣٢هـ . ٢٠١٠، ص(٨٨)، انظر رأي الفارسي في الأندلسي، أبوحيان محمد بن يوسف(٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت(د ط)، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م، ج(٥٤٩/٨).

(٤) سورة سبأ، آية ٢٨.

(وما أرسلناك إلا كافة للناس) حال من الجار والمجرور (للناس)، ويتضح ذلك من خلال قوله: "وكافة حال من الناس، وقد تقدم على المجرور باللام، وما استعملت العرب كافة إلا حالا"[١].

وتابعهم في ذلك أيضا ابن مالك(٦٧٢هـ)، فقد فصَّل في القضية عندما عرض لحجج المانعين من تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي، حيث قال: "وهذه شبه وتخيُّلات لا تستميل إلا نفس من لا تثبت له، بل الصحيح جواز التقدم في نحو (مررت بهند جالسة)، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعا؛ ولضعف دليل المنع، أما ثبوته سماعا ففي قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس)... أي أن (كافة) حال من الناس، والأصل للناس كافة، أي جميعا"[٢].

ووافقهم كذلك الأستراباذي (٦٨٦هـ)، الذي يتضح رأيه من خلال قوله: "وبعضهم يجعل (كافة)، حالا من الكاف، والتاء للمبالغة، وهو تعسف"[٣].

أما المفسرون الذين وافقوا النحويين في أن لفظة (كافة) في الآية مدار الحديث حال من الجار والمجرور (للناس)، وليست من الضمير المتصل الكاف في قوله: (أرسلناك)، فيأتي في مقدمتهم ابن عطية الأندلسي(٥٤٢هـ)، حيث قال: "هذا إعلام من الله تعالى، بأنه بعث محمداً . صلى الله عليه وسلم . إلى جميع العالم، و(الكافة)، الجمع الأكمل من الناس، و(كافة) نصب على الحال، وقدمها للاهتمام".[٤] وابن الجوزي(٥٩٧هـ)، حيث قال: "أي عامة لجميع الخلائق، وفي الكلام تقديره: وما أرسلناك إلا للناس كافة"[٥]. وتبعهما السَّمِين الحلبي(٧٥٦هـ)، الذي رجح رأي أبي علي الفارسي، وابن كيسان، وابن برهان على غيره من الآراء، قال: "واعلم أن أصل (كافة) اسم فاعل من كفَّ يكف، أي منع، ومنه كف الإنسان؛ لأنها تمنع ما يقتضيه، وكف الميزان؛ لجمعها الموزون... وقوله: كافة فيه أوجه... الرابع: أن قوله (كافة) حال من (للناس)، أي للناس كافة... فقد ذهب الجمهور إلى أنه لا

(١) العكبري، ابن برهان الإمام أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسدي(٤٥٦هـ)، شرح اللمع، تحقيق: فايز فارس، ط١/ ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م، الكويت، ج(١/١٣٨)، ابن مالك، شرح التسهيل، ج(٢/ ٣٣٤)، الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج(٢/١٤)، الأشموني، أبو الحسن نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج(٢/ ١٤ .١٩)، الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج(٢/٢٦٢).

(٢) المراجع السابقة.

(٣) الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج(٢/ ٣٠).

(٤) الأندلسي ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب(٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبد السلام عبد الشافي محمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٢٢هـ . ٢٠٠٢م، ج(٤/٤٢٠).

(٥) ابن الجوزي، زاد المسير في علم التفسير، ج(٢/٣٠)،

يجوز، وذهب أبو علي، وابن كيسان، وابن برهان، وابن ملكون إلى جوازه، وهو الصحيح"[١]. ووافقهم أيضا ابن عاشور(١٣٩٢هـ)، بقوله: "إن كافة من ألفاظ العموم، وتفيد مفاد ألفاظ التوكيد الدالة على الشمول والإحاطة، ووقعت هنا حالا من (الناس)، مستثنى من عموم الأحوال، وهي حال مقدمة على صاحبها المجرور بالحرف، والتقدير في هذه الآية: وما أرسلناك للناس إلا كافة، وقدم الحال على صاحبه؛ للاهتمام بها لأنها تجمع بين الذين كفروا برسالته كلهم. وتقديم الحال من المجرور جائز على رأي المحققين من أهل اللغة العربية"[٢]. قال الألوسي (١٢٧٠هـ)،: "إن (كافة) حال من (للناس)، قدم (إلا كافة) عليه للاهتمام، وأصله من الكف بمعنى المنع، وأريد به العموم؛ لما فيه من المنع من الخروج، واشتهر في ذلك حتى قطع فيه النظر عن معنى المنع بالكلية، فمعنى جاء الناس كافة، جاؤوا جميعا"[٣].

يتضح من خلال عرض آراء النحاة والمفسرين الذين جاءت آراؤهم متوافقة، على أن لفظة (كافة) في الآية القرآنية تعرب حالا، وأنها تقدمت على صاحبها (للناس) المجرور بحرف أصلي من باب الاهتمام، وإعطائها مزيدا من العناية أو جلب الانتباه؛ كونها هي الكلمة المحورية[٤] في الآية كما، أنها تدور كلها حول معنى محوري واحد، وإن اختلف أسلوب التعبير، ألا وهو (الحجر، والمنع) [٥]، وهو المعنى المعجمي لهذه الكلمة، كما ورد في معاجم اللغة، وكتب التفسير. وأما ورودها بمعنى (جميع)، و(كل)، فهو لا يخرجها عن معنى المنع، وهو ما أكده السمين الحلبي بقوله: " كافة ليست للتأنيث، وإن كان أصلها أن تدل عليه، والأصل في معناها الدلالة على المنع، ولكنها نقلت إلى معنى (جميع

(١) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج(٣٦٠/٢).

(٢) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد، التحرير والتنوير، ج(٢٨٠/٢).

(٣) الألوسي، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني(١٢٧٠هـ)، روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباقي عطية، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٥هـ . ١٩٩٥م، ج(٣١٦/١١).

(٤) انظر الحموز، عبدالفتاح، أسلوب الاستثناء والمعنى والمحورية، دار جرير للنشر والتوزيع، ط١/ ١٤٣٤هـ٢٠١٣م، ص(١٠٨ .).

(٥) للمزيد من الإفادة انظر الهروي، أبو عبيد أحمد بن محم(٤٠١هـ)،الغريبين في القرآن والحديث، تحقيق: أحمد فريد المزيدي، مكتبة نزار مصطفى الباز، السعودية، ط١/ ١٤١٩هـ . ١٩٩٩م، ج(١٦٤٤/٥)، أبو إسحاق الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم(٤٢٧هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، تحقيق: الإمام إبي محمد بن عاشور، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/ ١٤٢٢هـ . ٢٠٠٢م، ج(١٢٧/٢)، النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف(٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ت ط)، (١١٥/٤)، ابن منظور، محمد بن مكرم(٧١١هـ) لسان العرب، فصل (الكاف)، مادة(كفف)، ج(٣٠٥/٩).

وكل) نقلاً محضاً، كما نقلت (قاطبة، وعامة) إلى معنى جميعا"[١] لذلك هم مجمعون على أن التقدير في البنية العميقة للآية: (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيرا ونذيرا)، إذ التقدير: (وما أرسلناك إلا مانعا، أو حاجزا للناس بشيرا ونذيرا)، أي أنه مرسل إلى جميع البشر بشيرا ونذيرا، دون أن يستثنى منهم أحدا، وبما أن هذه الرسالة جامعة للناس جميعا، فهي في الوقت نفسه مانعة من أن يشذ أو يخرج منهم أحد عن فحواها ومقتضاها. وهذا ما أكده السمين الحلبي في رده على الزجاج الذي يرى أن (كافة) في الآية القرآنية جاءت بمعنى (جامعا)، حيث قال: "إن اللغة لا تساعده على ذلك؛ لأن كف ليس معناه محفوظا بمعنى جمع، وإنما منع". وبناء على ذلك نلحظ توافقا واضحا بين المعنيين المعجمي والاصطلاحي للكلمة.

أما الذين أعربوا لفظة (كافة) في الآية القرآنية حالا من الضمير المتصل (الكاف) في (أرسلناك)، وأن التاء فيها للمبالغة، كنسَّابة، وعلَّامة، فيأتي الزجاج(٣١١هـ) في مقدمتهم، فهو أول من تبنى هذا الرأي، الذي مفاده أن معنى كافة الإحاطة، والمعنى أرسلناك جامعا للناس في الإنذار والإبلاغ، فجعل كافة حالا من الكاف في (أرسلناك)، وحق التاء أن تكون للمبالغة، كتاء الراوية، والعلامة[٢] وتبعه في رأيه الزمخشري(٥٣٨هـ)، حيث قال: "وحق التاء على هذا أن تكون للمبالغة كتاء الراوية والعلامة، ومن جعله حالا من المجرور متقدما عليه فقد أخطأ؛ لأن تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار"[٣]، ووافقه ابن الشجري(٥٤٢هـ) أيضا الذي يتضح رأيه من خلال مخالفته لما ذهب إليه ابن كيسان من أن (كافة) حال من الجار والمجرور(للناس)، حيث قال: " وأما ما تعلق به ابن كيسان... فإن كافة ليس بحال من الناس كما توهم، وإنما هو على ما قاله أبو إسحاق الزجاج، حال من الكاف في (أرسلناك)، والمراد كافًّا، وإنما دخلته الهاء للمبالغة في الوصف، كدخولها في علامة، ونسابة، وراوية"[٤]. وتبعهم كذلك العكبري(٦١٦هـ) بقوله: "(إلا كافة) هو حال من المفعول في (أرسلناك)، والهاء زائدة للمبالغة، و(للناس) متعلق به، أي وما أرسلناك إلا كافة للناس عن الكفر

(١) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج(٣٥٩/٢)، ج(٣٦٠/٢).

(٢) الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل(٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ج(٤٤٦/٢)، انظر رأي الزجاج في الزمخشري، جار الله أبو القاسم (٥٣٨هـ) في الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج(٥٩٢/٣)، الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج(٢/ ٣٠).

(٣) الزمخشري، جار الله أبو القاسم، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج(٥٩٢/٣).

(٤) ابن الشجري، أمالي ابن الشجري، ج(٣/ ٣١٦).

والمعاصي".[١] وابن هشام الأنصاري(٧٦١هـ)، حيث قال: " إن كافة حال من الكاف، والتاء للمبالغة لا للتأنيث"[٢].

أما من خالف من العلماء الزجاج في رأيه فيأتي رضي الدين الأستراباذي(٦٨٦هـ) في مقدمتهم، الذي يتضح رأيه من خلال قوله: وبعضهم يجعل كافة حالا من الكاف، والتاء للمبالغة، وهو تعسف"[٣]. وخالفه أيضا ابن مالك(٦٧٢هـ)، الذي تتضح مخالفته له من خلال قوله: "وأما الزجاج فبطلان قوله بيِّن أيضا؛ لأنه جعل (كافة) حالا مفردا، ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتى غالبا ماهي فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كنسابة، وفروقة، ومهذارة، وكافة بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها؛ لكونها على فاعلة، فإن حملت على راوية فهو حمل على شاذ الشاذ؛ لأن إلحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذ، ولما لا مبالغة فيه أشذ فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه فكيف على شاذ الشاذ"[٤].

يبدو لي أن ما ذهب إليه ابن مالك في دحضه لرأي الزجاج هو الأقرب للصواب؛ لأنه قائم على الحجة ومحاكاة المنطق، فقد بدأ محاججته للزجاج من خلال السماع، والقياس في جواز تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد، وهما من الأصول اللغوية المعوَّل عليهما في التقعيد، والاحتجاج على صحة القواعد، وسيأتي الحديث عنهما لاحقا عند الحديث عن حجج من أجازوا تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد، أو الذين أعربوا (كافة) في الآية القرآنية حالا من الجار والمجرور (للناس).

(١) العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين(٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق: علي محمد البجاوي، الناشر: عيسى البابي الحلبي وشركاه، (د ت ط)، ج(١٠٦٩/٢).

(٢) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د ت ط)، ج(٢،٢٦٨).

(٣) الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج(٢/ ٣٠).

(٤) ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني(٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، ج(٢/ ٣٤٢).

أما رد ابن مالك لقول الزجاج إن (كافة) حال من الضمير المتصل الكاف في (أرسلناك)، وأنه لم يعرف ذلك إلا في موضع النزاع، هو عين الصواب؛ وذلك أن لفظة كافة لا تعود إلا على الجمع[١]، حتى إنها فُسِّرت في كثير من المواضع بمعنى الجماعة، وليس أدل على ذلك من أقوال النحاة والمفسرين، وأصحاب المعاجم. أما أن ترد حالا من مفرد، كما هو الحال في قول الزجاج أنها حال من الضمير المتصل الكاف، فلم يرد ذلك إلا في هذا الموضع. وكذلك أنه جعلها مذكرة، أيضا فيه نظر؛ وذلك أن لفظة (كافة) بإجماع النحاة لاتتصرف، فلا تُعرَّف، ولا تثنى، ولاتجمع، ولا يقال فيها: كافين أو كافات، شأنها في ذلك شأن عامة[٢]، لذلك تلتزم حالة واحدة سواء كانت حالا من مفرد، أو مثنى، أو جمع، أو مذكر، أو مؤنث، فهي من الألفاظ التي لا تتصرف، فتلتزم صيغة واحدة مع جميع المتغيرات في الجملة، وهي (كافة). أما قوله إن التاء في كافة للمبالغة، فسيأتي الحديث عنه في موضعه بإذن الله.

وخالفه كذلك أبو حيان الأندلسي(٧٤٥هـ)، حيث قال: "وأما قول الزجاج إن كافة بمعنى جامعا، والهاء فيه للمبالغة، فإن اللغة لا تساعده على ذلك؛ لأن كف ليس بمحفوظ أن معناه جمع"[٣]. لأن

(١) انظر في ذلك الحريري، القاسم بن علي بن عثمان(٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، ص(٥٢)، ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني(٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، ج(٢/ ٣٤٢)، الزمخشري، أبو القاسم محمود بن عمر، شرح المفصل، ج(١٧/١)، الصبان الشافعي، أبو العرفان محمد بن علي(١٢٠٦هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ج(٢/ ٢٦٣) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي وآخرون، الدار المصرية للتأليف والترجمة، مصر، ط١(د ت ط)، ج(٤٣٦/١)، السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف(٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج(٣٩٥/٢)، أثير الدين، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي،(٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، ج(٥٤٩/٨)، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي(٧١١هـ)، لسان العرب، مادة (كفف)، ج(٣٠١/٩)، الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر(٨١٧هـ)، القاموس المحيط، تحقيق: مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٨/ ١٤٢٦هـ . ٢٠٠٥م، ج(١/ ٨٨٩) (فصل الكاف)، الزبيدي، مرتضى(١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، تحقيق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د ت ط)، ج(٢٤/ ٣٢٠) (مادة كفف).

(٢) انظر الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل(٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ج(٤٤٦/٢)، الهروي، أبو عبيد أحمد بن محم(٤٠١هـ)،الغريبين في القرآن والحديث، ج(١٦٤٤/٥)، النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف(٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، ج(١١٥/٤)، ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي(٧١١هـ)، لسان العرب، مادة (كَفَّ)، ج(٩/ ٣٠٥).

(٣) أثير الدين، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي، (٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، ١٤٢٢هـ . ٢٠٠١م، ج(٥٤٩/٨).

المحفوظ في معناه منع[١]. يقال: كف يكف أي منع، والمعنى: إلا مانعا لهم من الكفر، وأن يشذوا من تبليغك، ومنه الكف؛ لأنها تمنع خروج ما فيه.

والحق أن مخالفة أبي حيان للزجاج في رأيه، من منطلق أن كافة لا تأتي بمعنى جامعا، فليس من الصواب في شيء؛ لأن معاجم اللغة أوردت أن من المعاني التي تعتور هذه اللفظة المعنى (جمع)، وهو ما ورد في بداية الدراسة عند الحديث عن المعنى اللغوي للجذر (ك ف ف)، هذا فضلا عن قول الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ الذي يؤيد ورود لفظة (كافة) بمعنى جامعا، وهو قوله ـ صلى الله عليه وسلم" الحمد لله الذي أرسلني رحمة للعالمين وكافة للناس بشيرا ونذيرا"[٢]، فـ (كافة) حال من الياء في أرسلني، عطفت على (رحمة)، لتدل على معنى (جامعا)، والتقدير: الحمد لله الذي أرسلني رحمة للعالمين وجامعا للناس بشيرا ونذيرا[٣].

أما الحجة التي اعتمدها مؤيدو الرأي الأول الذين سبق ذكرهم في أن (كافة) في الآية القرآنية حال من الجار والمجرور (للناس)، وأن في الآية تقديماً وتأخيراً، علما أن غالبية النحاة[٤] لا يجيزون تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد[٥]. فتقوم حجتهم على أساسين، هما:

(١) السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف(٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج(٣٩٥/٢)، ج(٣٩٥/٢).

(٢) البزار، أبو بكر أحمد بن عمرو بن عبد الخالق(٢٩٢هـ)، مسند البزار المشهور بالبحر الزخار، تحقيق: محفوظ عبد الرحمن زين الله وآخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط١/ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، (باب مسند أبي حمزة أنس بن مالك)، ج(١٧/ ٨)، (٦٩/١).

(٣) العزاوي، حبيب أحمد علي، مشكل إعراب كافة، ص(١٩٨).

(٤) انظر سيبويه، أبو بشر عثمان بن قنبر(١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣/ ١٤٠٨هـ ـ ١٩٨٨م، ج(١٢٤/٢)، المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، (د ت ط)، ج(١٧١/٤)، ابن مالك، شرح التسهيل، ج(٢/ ٣٣٤ ـ ٣٤٢)، الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج(٢/ ٣٠)، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج(٢٦٧/٢)، الأشموني، أبو الحسن نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج(٢/ ١٤ ـ ١٩)، حسن، عباس(١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، دار المعارف، مصر، ط ١٥/، (د ت)، ج(٢/ ٣٧٨ ـ ٣٨٠).

(٥) الحالات التي تتأخر فيها الحال عن صاحبها وجوبا وفق إجماع النحاة:

١. إذا كانت الحال محصورة في صاحبها، نحو قوله تعالى: (ونا نرسل المرسلين إلا مبشرين ومنذرين)، (سورة الأنعام: الآية ٤٨).

٢. أن يكون صاحبها مجرورا بحرف جر غير زائد، نحو: (مررت بهند جالسة).

٣. أن يكون صاحب الحال مضافا، نحو قوله تعالى: (ثم أوحينا إليك أن اتبع ملة إبراهيم حنيفا). (سورة النحل، الآية: ١٢٣). وهناك تفصيلات أخرى في هذا الباب لا يتسع المقام لذكرها، سأكتفي بالإشارة لمواضعها من باب الإفادة، انظر في ذلك الأستراباذي، رضي الدين، شرح الرضي على الكافية، ج(٣٠/٢)، المرادي المصري، أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم، توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ج(٧٠٤/٢ ـ ٧٠٧)، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي، شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ج(٢٦٧/٢)، الأشموني، أبو الحسن نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج(٢/ ١٤ ـ ١٩)، الغلاييني، مصطفى بن محمد سليم(١٣٦٤هـ)، جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت، ط٨/ ١٤١٤هـ ـ ١٩٩٣م، ج(٣/ ٩٠ـ٩٣)، بيطار، عاصم، النحو والصرف، جامعة دمشق، (د ت ط)، ص(١٩٩).

السماع، والقياس:

أما السماع، فتمثل أولا بالآية الثامنة والعشرين من سورة سبأ التي هي مدار الحديث، وهي قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً)[١]، على اعتبار أن (كافة) حال من الجار والمجرور (للناس)، فتقدمت الحال على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي. وهو ما منعه جمهور النحاه، فهم لا يجيزون القول في: " مررت بهند جالسة. مررت جالسة بهند". وحجتهم في ذلك قائمة على عدة مرتكزات من أبرزها اعتبار هذا التقديم مخالف لعرف اللغة، إذ إن تقديم حال المجرور بحرف جر أصلي عليه يعد بمثابة تقدم المجرور على الجار، وهذا مالا تسمح به اللغة مطلقا، كذلك يؤدي إلى أن تكون اللام بمعنى إلى، والفعل (أرسل) لا يتعدى بـ (إلى)، وإنما يتعدى باللام، وإلى ذلك ذهب الزمخشري بقوله: "ومن جعله حالا من المجرور متقدما عليه فقد أخطأ؛ لأن تقدم حال المجرور عليه في الإحالة بمنزلة تقدم المجرور على الجار، وكم ترى ممن يرتكب هذا بالخطأ ثم لا يقنع به حتى يضم إليه أن يجعل اللام بمعنى إلى؛ لأنه لايستوي له الخطأ الأول إلا بالخطأ الثاني، فلا بد له من ارتكاب الخطأين"[٢]. كذلك يرى المانعون من ذلك أن تعلق العامل بالحال ثانٍ لا أول؛ لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك أن الفعل لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضا عن الاشتراك في الواسطة التزام التأخير الذي يمنع تقدم المجرور على الجار"[٣]. أما المجيزون فقد اعتمدوا هذه الآية أولا للاستدلال بها على صحة مذهبهم المجيز لذلك، وكذلك لضعف دليل المنع الذي اعتمده المانعون حجة لهم لمنع التقدم، وهو ما أشار إليه ابن مالك في الألفية، من أنه لا يمنع هذا التقدم، على الرغم من إجماع النحاة على مخالفة رأيه؛ وحجته في ذلك وروده في الفصيح من كلام العرب، ولاسيما القرآن الكريم، والشعر العربي، وإلى ذلك أشار بقوله[٤]:

(١) سورة سبأ، آية ٢٨.

(٢) الزمخشري، جار الله أبو القاسم(٥٣٨هـ) في الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج(٥٩٢/٣).

(٣) ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني، شرح تسهيل الفوائد، ج(٣٣٤/٢ . ٣٤٢)، الأشموني، أبو الحسن نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج(٢/ ١٤ .١٩)، الأزهري خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج(٥٨٩/١. ٥٩٣)، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج(٢/ ٣٠٦ .٣٠٨).

(٤) انظر ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني، شرح تسهيل الفوائد، ج(٣٣٤).

وَسَبْقُ حالٍ ما بحرفِ جرٍّ قد // أبَو ولا أَمْنَعُـهُ فقد ورَد.

قال ابن مالك في تفصيل ذلك: "والتقديم هو الصحيح لوروده في الفصيح، كقوله تعالى: وما أرسلناك إلا كافة للناس)، فـ (كافة) حال من المجرور، وهو (الناس)، وقد تقدم على صاحبه المجرور باللام"(١). وقال أيضا في رده على المانعين: "وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلا نفس من لا تثبت له، بل الصحيح جواز التقديم في نحو: مررت بهند جالسة، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعا، ولضعف دليل المنع، أما ثبوته سماعا ففي قوله تعالى: (وما أرسلناك إلا كافة للناس)" (٢).

ومن السماع الذي اعتمده ابن مالك في رده على حجج المانعين من أن تكون لفظة (كافة) حال من الجار والمجرور (للناس)، قوله تعالى(٣): (وأرسلناك للناس رسولا)، وقد اعتمد ابن مالك هذه الآية في الرد على القائلين بأن الفعل أرسل يتعدى بـ (إلى) ولا يتعدى باللام، وهو ما عليه أكثر النحاة، عندئذ جاء رد ابن مالك من خلال قوله: " إن مخالفة الأكثر لا تضر، فإن تعدي (أرسل) باللام كثير فصيح، واقع في التنزيل، كقوله تعالى: (وأرسلناك للناس رسولا)" (٤).

ومن السماع الذي اتكأ عليه ابن مالك في رده لحجج المانعين، وإثبات رأيه،

قول الشاعر:

لَئِنْ كانَ برد المَاءِ هَيْمانَ صَادِياً إلـيَّ حَبِيباً إنَّها لحبيبُ(٥)

والشاهد فيه في قوله: (هيمان صاديا)، فقد وردتا حالين متقدمتين على صاحبهما الضمير المتصل (الياء) المجرور في (إليَّ).

وكذلك قول الشاعر(٦):

غافلاً تعرض المنية للمـــر ء فيدعى ولات حين إبـــاء

(١) المرجع نفسه، ج(٣٣٤/٢)، خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج(٥٨٩/١)، الأشموني، أبو الحسن نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج(٢/ ١٤ .١٩).

(٢) سورة سبأ، آية: ٢٨.

(٣) سورة النساء، الآية: ٧٩.

(٤) انظر رأي ابن مالك في الأزهري خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج(٥٨٩/١).

(٥)البيت لكثيِّر عزة في ديوانه، شرح عدنان زكي درويش، دار صادر، بيروت، ط١/ ١٤١٤هـ . ١٩٩٤م، ج(١٩٢/٢)، وفي البغدادي، عبد القادر بن عمر(١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: محمد نبيل طريف وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م، ج(٣/ ٢٠٧).

(٦) لم أعثر على قائلة في المصنفات المتخصصة، والمعاجم، والدوواوين الشعرية.

والشاهد فيه أيضا ورود كلمة (غافلا) حالا متقدمة على صاحبها(المرء) المجرور بحرف جر أصلي.

وقول الشاعر:

فإن تك أذوادٌ أُصِبْنَ ونسوةٌ// فلنْ يذهبوا فَرغاً بِقَتْلِ حِبالِ[١].

والشاهد فيه مجيء كلمة (فرغا) حالا متقدمة على صاحبها (قتل) المجرور بحرف جر أصلي.

وقول الشاعر:

مشغوفةً بك قد شُغِفتُ وإنَّما// حُمَّ الفراق فما إليك سبيل[٢].

والشاهد فيه مجيء كلمة (مشغوفة) حالا متقدمة على صاحبها (بك) الضمير المتصل المجرور بحرف جر أصلي.

وكذلك قول الشاعر[٣]:

إذا المرءُ أعيته المروءةُ ناشئاً// فمطلبُها كهلاً عليه شديدُ[٤].

(١) البيت لطليحة بن خويلد الأسدي في العكبري، أبو البقاء(٦١٦هـ)، اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: غازي مختار طليمات وآخرون، دار الفكر، دمشق، ط١/ ١٤١٦هـ. ١٩٩٦م، ج(٢٩٢/١)، وابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل(٤٥٨هـ)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/ ١٤١٦هـ. ١٩٩٦م، ج(١٣٦/٥).

(٢) البيت لعبد الله بن عنمة الضبي في ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي(٧١١هـ)، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣/ ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م، مادة(ضرر)، ج(٤٨٤/٤)، ومادة (حسن)، ١١٨/١٣)، وفي الأزهري، محمد بن أحمد(٣٧٠هـ)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/ ١٤٢١هـ. ٢٠٠١م، ج(٣١٦/٤)، وج(٤٦٠/١١).

(٣) المخبل السعدي، هو ربيع بن مالك بن ربيعة. شاعر فحل من مخضرمي الجاهلية والإسلام، هاجر إلى البصرة، وعمر طويلا، ومات في خلافة عمر أو عثمان رضي الله عنهما، توفي سنة (٣٣هـ). انظر ترجمته في ابن كثير، أبو الفداء إسماعيل بن عمر(٧٧٤هـ)، البداية والنهاية، ج(٢/ ١١٥).

(٤) البيت للمخبل السعدي في البغدادي، عبد القادر بن عمر(١٠٩٣هـ)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، ج(٢٢١/٣)، وفي ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد(٧٧٨هـ)، شرح التسهيل المسمى(تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد)، تحقيق: علي محمد فاخر، دار السلام للطباعة والنشر، القاهرة، ط١/ ١٤٢٨هـ. ٢٠٠٨م، ج(٢٢٨٧/٥)، وفي ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني(٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١/ ١٤٠٢هـ. ١٩٨٢م، ج(٧٤٦/٢).

والشاهد فيه مجيء كلمة (كهلا) حالا متقدمة على صاحبها الضمير المتصل (الهاء) المجرور بحرف جر أصلي.

أما القياس الذي اتكأ عليه ابن مالك ومن تبعه لإجازة تقدم الحال على صاحبها المجرور بحرف جر غير زائد، فمن خلال حمل الاسم المجرور بحرف جر في المعنى على المفعول به، وذلك من منطلق أن المجرور بحرف جر هو في حقيقته مفعول به في المعنى، وبما أنه جاز تقدم حال المفعول به عليه بالإجماع، وكذلك المجرور بحرف يجوز أن تتقدم حاله عليه، ولوروده أيضا عن العرب.

قال ابن مالك في ذلك:" ولا أمنعه، أي بل أجيزه وفاقا لأبي علي، وابن كيسان، وابن برهان؛ لأن المجرور بالحرف مفعول به في المعنى، فلا يمتنع تقديم حاله عليه، كما لا يمتنع تقديم حال المفعول به، وأيضا فقد ورد"(١).

وقد جاء ذلك ردا من ابن مالك على الذين منعوا تقدم حال المجرور بحرف جر أصلي عليه، فهم يرون أن علة المنع أن العامل في الحال هو نفسه العامل في صاحبها، وهنا عمل حرف الجر في الحال، وفي صاحبها معا، وبما أنه جاز تقدم حال الفاعل والمفعول به عليهما، إذا كان العامل فيها الفعل، والفعل متصرف في نفسه وفي عامله، وحرف الجر لا يقوى على ذلك؛ عندئذ لابد من المخالفة بينهما بوجوب التأخير للحال إذا كان العامل فيها حرف الجر؛ لأن الحرف لايقوى على العمل كما هو حال الفعل(٢).

أما الباحث فيرى أن ماذهب إليه ابن مالك، ومن تبعه من النحاة من جواز تقدم الحال المجرور صاحبها بحرف جر غير زائد هو الأقرب للصواب، كيف لا وقد برهن على ماذهب إليه بأدلة بلغت غايتها من القوة والفصاحة، وليس أدل على ذلك من ورودها في القرآن الكريم، وهو النص الوحيد الذي لاخلاف بين النحاة واللغويين على صحة الاحتجاج به، وهو عمادُ الأدلة النقليّة جميعِها(٣)، فلا خلافَ في حجيَّة النَّص القرآني، فهم مجمعون على أنَّه أفصحُ ما نطق به العربُ، وأصحُّ منه نقلاً، وأَبعد عن

(١) ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني، شرح تسهيل الفوائد، ج(٢/٣٣٤ . ٣٤٢)، الأشموني، أبو الحسن نور الدين، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، ج(٢/ ١٤ .١٩)، الأزهري خالد، شرح التصريح على التوضيح، ج(١/٥٨٩. ٥٩٣)، السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر(٩١١هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، ج(٢/ ٣٠٦ .٣٠٨).

(٢) انظر في ذلك ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات(٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، ج(٣/١٥).

(٣) حسانين، عفاف، في أدلة النحو العربي، المكتبة الأكاديمية، ط١/ ١٤١٦هـ . ١٩٩٦م، ص(٣٠).

تحريف، مع أنَّه نزل بلسانٍ عربيٍّ مبينٍ[١]. وهو ما أكده السَّيوطي بقوله: "فكل ما ورد أنَّه قرئ به جاز الاحتجاج به في العربية، سواء كان متواتراً أم آحاداً أم شاذاً"[٢]. وكذلك وروده في الشعر العربي، على ألسنة أناس أجمع على صحة الاحتجاج بأشعارهم، لاسيما أنهم واكبوا عصور الاحتجاج، وكذلك قوة القياس الذي برهن من خلاله على صحة مذهبه، كل هذه الأمور تجعل لا مجال للشك لدينا لترجيح ما ذهب إليه ابن مالك، ورد من قال بخلاف ذلك، لاسيما أن الذين وقفوا خلاف ذلك اعتمدوا على التأويل والتمحل للنصوص المعروضة، والذي مازاد الأمر إلا تعقيدا وغموضا.

وهذا يدعونا أيضا إلى التوقف مليا عند قضية مهمة، وهي أنه ينبغي علينا ألا نتوقف فقط عند ما استعملته العرب، وترك ما دون ذلك، ولاسيما إذا كان موافقا لقواعد اللغة وأقيستها، حيث إن ترك ذلك فيه تضييق وتحجير لما لم يستعمله العرب، وفيه مخالفة لروح اللغة وفلسفتها القائمة على التيسير والتسهيل على الناطقين بها، وكذلك مواكبة التطور اللغوي في كل زمان ومكان، وإنما يكون استعمال ماورد عن العرب أكثر مدخلا في باب الفصاحة، وليس موجبا لعدم تجاوزه، ولاسيما إذا كان واردا في أقدس نص على مر الزمن ألا وهو القرآن الكريم.

وهذا ما أكده المازني بقوله[٣]: "ما قيس على كلام العرب فهو من كلام العرب. ألا ترى أنك لم تسمع أنت ولا غيرك اسم كل فاعل ولا مفعول، وإنما سمعت البعض فقست عليه غيره، فإذا سمعت (قام زيد)، أجزت (ظرف بشر)، و(كرم خالد)".

الرأي الثاني انفرد به الزمخشري(٥٣٨هـ)، ويقضي بإعراب لفظة (كافة) في الآية القرآنية، نعتا لمصدر محذوف، وأن تقدير الكلام بناء على هذا التقدير (وما أرسلناك إلا إرسالة كافة للناس بشيرا ونذيرا). قال الزمخشري: "إلا إرسالة عامة لهم محيطة بهم؛ لأنها إذا شملتهم فقد كفتهم أن يخرج منها أحد منهم".

ووافقه في رأيه البيضاوي[٤] حيث جاء رأيه مطابقا تماما لما قاله الزمخشري، وذلك من خلال تكرار عبارة الزمخشري السابقة الذكر نفسها.

(١) نحلة، محمود أحمد، أصول النحو العربي، دار العلوم العربية، بيروت، ط١/ ١٤٠٧هـ . ١٩٨٧م، ص(٣٣).

(٢) السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر (٩١١هـ)، الاقتراح في أصول النحو، تحقيق عبد الحكيم عطية، دار البيروني، ط٣/١٤٢٧هـ . ٢٠٠٦م، ص(٣٩).

(٣) نقلا عن الاقتراح: ص(٩٢).

(٤) البيضاوي، ناصر الدين أبو سعيد عبد الله بن عمر بن محمد الشيرازي(٦٨٥هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/ ١٤١٨ هـ . ١٩٩٨م، ج(٢٤٧/٤).

وخالفه في ذلك ابن مالك[١]، والسمين الحلبي[٢]، وابن هشام[٣]، وكان مقتضى رأيهم جميعا يدور حول أنه ينبغي ألا يُلتفت إلى رأي الزمخشري؛ لأن فيه مجموعة من المخالفات لعل من أبرزها: أنه أخرج لفظة (كافة) عن العرف اللغوي المتعارف عليه، من حيث إنها لا تعرب إلا حالا، فهو جعلها صفة لمصدر محذوف، وهذا لم يرد عن النحاة مطلقا، ومنها: أن من حق الصفة التي تنوب عن الموصوف أن تذكر معه قبل الحذف، إذ لا يجوز الإضمار قبل الذكر، وهو ما لم يشر إليه في هذا السياق مطلقا، وأن تكون ملازمة له، بحيث لا تصلح لغيره، كما استعملها مفردة والعرب تستعملها في سياق الجمع، أيضا استعمالها مع مالا يعقل، وهذا فيه مغالطة أخرى، سأقف عليها عند الحديث عن استعمال كافة.

قال ابن مالك: "ولا يلتفت إلى قول الزمخشري والزجاج، أما الزمخشري فلأنه جعل كافة صفة ولم تستعمله العرب إلا حالا... وليته إذ أخرج كافة عن استعمال العرب سلك به سبيل القياس، بل جعله صفة موصوف محذوف، ولم تستعمله العرب مفردا، ولا مقرونا بالصفة، أعني إرسالة، وحق الموصوف المستغني بصفته أن يعاد ذكره مع صفته قبل الحذف، وألا تصلح الصفة لغيره، والمشار إليه بخلاف ذلك، فوجب الإعراض عما أفضى"[٤].

أما الباحث فيرى أنه كان من الأجدر لمسايرة اللغة، ومن أجل طرد الباب على وتيرة واحدة؛ بغية التيسير والتسهيل، توحيد الرأي حول هذه المسألة، من خلال اعتماد إجماع النحاة حول إعراب هذه اللفظة على أنها حال، لاسيما أن العرف اللغوي أكثر قبولا لهذا الرأي من غيره الذي يعتمد على التقدير والتأويل، الذي مازاد المسألة إلا غموضا وإبهاما.

يمكن القول إن الحاصل في الآية مدار الحديث من وجهة نظر النظرية التوليدية التحويلية[٥]، أنها عبارة عن بنية لغوية محولة، وأصلها التوليدي(بنيتها العميقة) (Deep structure) ، (أرسلناك

(١) ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني(٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، ج(٣٣٤/٢).

(٢) السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف(٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج(٣٦٠/٢).

(٣) ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد(٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص(٧٣٣).

(٤) ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني(٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، ج(٣٣٤/٢).

(٥) انظر بو معزة، رابح، نظرية النحو العربي ورؤيتها لتحليل البنى اللغوية، عالم الكتب الحديث، إربد . الأردن، ط١/ ٢٠١١، ص(٤٧).

للناس كافة)، ثم حُوِّلت بواسطة عنصري الزيادة[١] (ما) و (إلا) فأصبحت (وما أرسلناك إلا للناس كافة)، ثم طرأ عليها تحويل آخر عن طريق عنصر آخر من عناصر التحويل وهو الترتيب(التقديم والتأخير)، وذلك بتقديم الحال على صاحبها، فأصبحت في بنيتها السطحية (Surface structure) (وما أرسلناك إلا كافة للناس)، وقدمت الحال على صاحبها في هذا السياق؛ لأن الحال(كافة) كلمة محورية؛ وذلك من باب التوكيد، وإعطائها مزيدا من العناية والاهتمام بها أكثر من بقية مفردات الجملة، وهو ما أشار إليه ابن عطية بقوله: " كافة حال من الناس قدمت للاهتمام"[٢].

وأكده كذلك إبراهيم أنيس بقوله: "ويظهر أن نظام النثر العربي لايكاد يبيح لموضع الحال في الجملة المثبتة إلا التأخير، أما الجمل التي تعتمد على نفي أو استفهام فقد تقدم فيها الحال على صاحبها وعاملها معا، ويترتب على هذا التقديم اختلاف في معنى الجملة أو بعبارة أدق اختلاف في ما تهدف إليه الجملة"[٣].

وأكده كذلك علي جعفر في دراسته حيث قال: "والأصل في الحال أن تتأخر عن صاحبها وعاملها، فالآية بترتيبها الأصل هي قولنا: (أرسلناك للناس كافة)، وهي جملة توليدية لا تركيز فيها على جزء من أجزائها، فإذا سمعها السامع أدرك المطلوب وهو الإخبار لا غير، ولكن نقل الحال من مكانها الأصل إلى مكان متقدم في الجملة(أرسلناك كافة للناس)، يؤدي معنى جديدا، فالسامع يدرك أن التركيز فيها على الحال، والجملة بصورتها هذه جملة تحويلية، جرى عليها التحويل بعنصر التركيب، وهذا التحويل إنما جرى لغرض يتعلق بالمعنى، وهو توكيد الحال، ثم دخل عنصر تحويل آخر وهو الزيادة إذ أضيف إلى الجملة أسلوب من أساليب الحصر والتوكيد، وهو(ما+ إلا)، فأصبحت الحال مؤكدة مرتين، الأمر الذي يؤدي إلى اختلاف في معنى الجملة عن معناها عند وقوع الحال في مكانها الأصل"[٤].

(١) ينظر حول عناصر التحويل، عمايرة، خليل أحمد، كتاب في نحو اللغة وتراكيبها منهج وتطبيق، عالم المعرفة . جدة، ط١/ ١٤٠٤هـ . ١٩٨٤م، ص(٩٨)، انظر قزق، حسين لافي، االحال في القرآن الكريم، رسالة ماجستير/ جامعة اليرموك، ص(١١٤).

(٢) الأندلسي، أبوحيان محمد بن يوسف(٧٤٥هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت (د ط)، ١٤٢٠هـ . ٢٠٠٠م، ج(٥٥٠/٨)، سالم، علي جعفر محمود، ظاهرة التقديم والتأخير بين المبنى والمعنى في القرآن الكريم، رسالة ماجستير/ جامعة اليرموك ١٩٨٦، ص(٩٧).

(٣) أنيس، إبراهيم، من أسرار اللغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط٣/١٩٦٦، ص(٣١٧).

(٤) سالم، علي جعفر محمود، ظاهرة التقديم والتأخير بين المبنى والمعنى في القرآن الكريم، رسالة ماجستير/ جامعة اليرموك ١٩٨٦، ص(٩٧).

المطلب الثالث: القول في (تاء) كافة:

اختلف النحاة في (تاء) كافة، وهم في ذلك على رأيين، فمنهم من ذهب إلى أنها للمبالغة، على اعتبار أنَّ كافة مصدر على زنة (فاعلة)، كما قالوا: العافية، والعاقبة، والراوية. ويعد الزجاج (٣١١هـ)[١] أول من قال بذلك، وتبعه في رأيه الزمخشري(٥٣٨هـ)[٢]، وابن الشجري(٥٤٢هـ)[٣]، وابن هشام(٧٦١هـ)[٤]. أما الزجاج فقد حمل (كافة) على (راوية)، على اعتبار أنهما معا على زنة (فاعلة)، وأن التاء في راوية للمبالغة، وكذلك (كافة)، عندئذ رد عليه ابن مالك وهو من المنكرين أن التاء في كافة للمبالغة، أن (راوية) ليست من ألفاظ المبالغة؛ لأنها على زنة فاعلة، وعدها من ألفاظ المبالغة شاذا، لأن السماع الوارد عن العرب هو الفيصل الذي يعتمد في مثل هذه الفاظ، ولمَّا لم ترد (راوية) من ضمن تلك الألفاظ المسموعة عن العرب، فهي إذن ليست للمبالغة. وأن إلحاق تاء التأنيث للذي لا مبالغة فيه أكثر شذوذا، لذا الزجاج حمل على شاذ الشاذ وهذا ما لا يمكن قبوله في عرف اللغة.

قال ابن مالك: "وأما الزجاج فبطلان قوله بيِّن؛ لأنه جعل كافة حالا من مفرد، ولا يعرف ذلك من غير محل النزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثا، ولا يتأتى ذلك إلا بجعل تائه للمبالغة، وبابه مقصور على السماع، ولا يتأتى غالبا ما هي فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كنسابة، وفروقة، ومهذارة، وكافة بخلاف ذلك، فبطل أن تكون منها؛ لكونها على فاعلة، فإن حملت على راوية حملت على شاذ الشاذ؛ لأن إلحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذٌّ، ولما لا مبالغة فيه أشذ، فيعبر عنه بشاذ الشاذ، والحمل على الشاذ مكروه، فكيف على شاذ الشاذ"[٥].

أما أصحاب الرأي الثاني الذين قالوا إنها ليست للمبالغة، وإنما هي أصلية في بنيتها في أصل الوضع، فيأتي ابن مالك (٦٧٢هـ) في مقدمتهم، والذي اتضح رأيه من خلال رده على الزجاج. ويتضح كذلك من قول الأستراباذي(٦٨٦هـ): "وبعضهم يجعل (كافة) حالا من الكاف، والتاء للمبالغة وهو

(١) انظر الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل(٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ج(٤٤٦/٢).

(٢) الزمخشري، جار الله أبو القاسم (٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج(٥٩٢/٣).

(٣) ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات(٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، ج(٣/ ١٥).

(٤) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، (٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج(٢،٢٦٨).

(٥) ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني(٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، ج(٢/ ٣٤٢).

تعسف"[١]. وابن عاشور(١٣٩٣هـ): " والتاء المقترنة بها ملازمة لها في جميع الأحوال كيفما كان المؤكد بها مؤنثا كان أو مذكرا، مفردا، أو جمعا"[٢].

هذا وتجدر الإشارة إلى أن مجيء لفظة (كافة) على زنة فاعلة من (كفَّ)، بمعنى الإحاطة ليس أصيلا في بنيتها المعنوية، وإنما من باب المصادفة في صيغة الوضع، وهذا ماأكده ابن عاشور في قوله:" كافة اسم يفيد الإحاطة بأجزاء ما وصف به، وهو في صورة صوغه كصوغ اسم الفاعلة من كفَّ، ولكن ذلك مصادفة في صيغة الوضع، وليس فيها معنى الكف، ولا حاجة إلى تكلف بيان المناسبة بين صورة لفظها وبنى معناها المقصود في الكلام؛ لقلة جدوى ذلك"[٣].

أما الباحث فيتراءى له أن ما ذهب إليه أصحاب الرأي الثاني من أن التاء في لفظة كافة أصلية وليست للمبالغة، على حد رأي أصحاب الرأي الأول، الأقرب للصواب، وذلك من عدة منطلقات، من أبرزها:

- من خلال تتبع مظان اللغة القديمة والحديثة لم يرد في أي منها رأي مفاده أن التاء في لفظة (كافة) للمبالغة، باستثناء رأي الزجاج ومن تبعه من النحاة، وقد رد عليهم ابن مالك في موضعه.
- كل ماورد بخصوص الألفاظ التي دخلتها (تاء) التأنيث للمبالغة، مجموعة محددة من الكلمات اعتُمد فيها على السماع، وقد تتبعتها في مظانها[٤]، وهي مكررة في كتب اللغة القديمة والحديثة، وبينوا أن الهدف من دخولها على تلك الألفاظ ليس فصل الجنس، وهي الغاية

(١) الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج(٢/ ٣٠).

(٢) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد(١٣٩٣هـ)، "التحرير والتنوير" تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ج(٢٧٨/٢ . ٢٧٩).

(٣) المصدر نفسه، ج(٢٧٨/٢).

(٤) انظر السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبدالله(٣٦٨هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٢٨هـ .٢٠٠٨م، ج(٣٢٥/١)،ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني(٦٧٢هـ)، شرح تسهيل الفوائد، ج(٣٣٤/٢)، ناظر الجيش، محمد بن يوسف بن أحمد(٧٧٨هـ)، شرح التسهيل المسمى(تمهيد القواعد بشرح التسهيل)، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١/ ١٤٢٨هـ . ٢٠٠٨م، ج(٥/ ٢٢٨٦)، بديكنقوز، شمس الدين أحمد(٨٥٥هـ)، شرحان على مراح الأرواح في علم الصرف، مكتبة البابي الحلبي، مصر، ط٣/ ١٣٧٩هـ . ١٩٥٩م، ج(٧٢/١)، العيني، بدر الدين محمود بن أحمد(٨٥٥هـ)، المقاصد النحوية المعروف بشرح الشواهد الكبرى، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١/ ١٤٣١هـ . ٢٠١٠م، ج(٣/ ١١٢٦).

الأساسية من تاء التأنيث، وإنما بيان أن الموصوف بتلك الصفات قد بلغ غايته الكاملة في تلك الصفة، والألفاظ هي[1]: (علَّامة، ونسَّابة، ومُلولة، ومِطراقة، وفرُوقة، وهُمَزة، ولُمَزَة، وهِلباجة، وصَرُورة، وحَمُولة، وسأَّلة)، أما كافة فلم ترد ضمن هذه الألفاظ.

- عندما حدد اللغويون الهدف من إلحاق تاء التأنيث بعض الصفات دون غيرها، قالوا: إن الهدف منها فصل جنس المذكر من جنس المؤنث، لذلك قالوا: (رجل كريم)، و(امرأة كريمة). و(رجل صادق)، و(امرأة صادقة)، ولمَّا لم يقولوا مطلقا: (رجل كافٌّ)، و(امرأة كافَّة)، دل ذلك على أن التاء في كافة ليست للتأنيث؛ لأنها لو كانت للتأنيث للحقت المؤنث دون المذكر.
- بناء على ما تقدم من أن التاء في (كافة) ليست للتأنيث، وليست للمبالغة فإني أرى أن التاء فيها أصلية في بنيتها، وليس أدل على ذلك من ورودها على صيغة واحدة سواء أكان مذكرا المخاطب بها، أم مؤنثا، مفردا، أو جمعا، وهذا ما أكده قول ابن عاشور: " والتاء المقترنة بها ملازمة لها في جميع الأحوال كيفما كان المؤكد بها مؤنثا كان أو مذكرا، مفردا، أو جمعا"[2].

(١) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط٤، (د ت ط)، ج(٢٠٣/٢)، الزمخشري، جار الله أبو القاسم (٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج(٣/ ٥٩٢)، ابن الشجري، ضياء الدين أبو السعادات(٥٤٢هـ)، أمالي ابن الشجري، ج(٣/ ١٥)، ابن مالك، محمد بن عبدالله الطائي الجياني(٦٧٢هـ)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١/ ١٤٠٢هـ . ١٩٨٢م، ج(٤/ ١٧٣٦)، أثير الدين، أبو حيان محمد بن يوسف الأندلسي،(٧٤٥هـ)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط١/ ١٤١٨هـ . ١٩٩٨م، ج(٣/ ٦٣٩)، ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد(٧٦١هـ)، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ج(٤/ ٢٧٧ . ٢٨٨)، ابن عقيل، عبد الله بن عبد الرحمن العقيلي(٧٩٦هـ)، المساعد على تسهيل الفوائد، ج(٣/ ٢٩٣)، الأزهري، خالد بن عبدالله بن أبي بكر(٩٠٥هـ)، شرح التصريح على التوضيح، ج(١/ ٥٨٩ . ٥٩٣).

(٢) ابن عاشور، محمد الطاهر بن محمد(١٣٩٣هـ)، التحرير والتنوير" تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد، ج(٢٧٨/٢ . ٢٧٩).

المطلب الرابع: استعمال لفظة (كافَّة).

بعد تتبع استعمال لفظة (كافة) في القرآن الكريم، والحديث الشريف، ومظان اللغة ومعاجمها، وكتب الفقه، والتفسير، تبين لي أن لها استعمالين، كلاهما يمكن وصفه بالفصاحة[١]، لأنهما صادران عن ثقات اللغة وجهابذتها، أما الأول فقد جاء موافقا للقواعد المعيارية التي اصطُلح عليها من قبل اللغويين[٢]، وهذا الاستعمال يمكن وصفه بأنه أكثر فصاحة من الآخر. أما أبرز السمات التي تواترت في هذا الاستعمال حتى عدَّ أكثر فصاحة من الاستعمال الآخر، فهو الذي ترد فيه لفظة (كافة) غير متصرفة أبدا؛ أي تأتي على صيغة واحدة، فلا يختلف لفظها باختلاف المؤكد بها من إفراد، وتثنية، وجمع، وتذكير، وتأنيث، شأنها في ذلك شأن المصدر، نحو: العاقبة والعافية، والخاصة، وترد نكرة، متصدرة اسما قبلها تلتزم فيه النصب على الحالية، ويكون موصوفها مما يعقل، وإن أخرجها بعض النحاة من ذلك، وهو ما سنسلط عليه الضوء لاحقا، ولا يدخلها التعريف، والجر والإضافة.

قال الفراء:" وكافة لا تكون مذكرة، ولا مجموعة على عدد الرجال، فنقول: كافين، أو كافات للنسوة، ولكنها كافة بالهاء والتوحيد، لأنها وإن كانت على لفظ فاعلة فإنها في مذهب مصدر، مثل: الخاصة، والعاقبة، والعافية، ولذلك لم تدخل فيها العرب الألف واللام" [٣]. وقال السمين الحلبي:" واعلم أن كافة وقاطبة مما لزم نصبهما على الحال، فإخراجهما عن ذلك لحن"[٤]. وقال الرضي في شرحه للكافية: "وقد يلزم بعض الأسماء الحالية، نحو: كافة، وقاطبة، ولا تضافان، وتقع كافة في كلام من لا يوثق بعربيته مضافة غير حال"[٥].

(١) انظر عمر، أحمد مختار (١٤٢٤هـ)، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، عالم الكتب، القاهرة، ط١/١٤٢٩هـ . ٢٠٠٨م، ج(١٥١/١)، مطر، عبد العزيز، تثقيف اللسان العربي(بحوث لغوية)، ط١/ ١٣١٢هـ . ١٩٩١م، ص(١٠ . ١٥).

(٢) انظر الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ج(٤٣٦/١)، الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل(٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ج(٤/ ٢٥٤)، الحريري، القاسم بن علي بن عثمان(٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، ج(٥٢/١، ٥٣)، النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف(٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، ج(١١٥/٤)، الأستراباذي، رضي الدين(٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، ج(٣٠/٢)، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج(١٨٥/٩)، ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد(٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص(٧٣٣)، الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر(٨١٧هـ)، القاموس المحيط، (فصل الكاف)، ج(٨٨٩/١)، حسن، عباس(١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، ج(١٣/٢)، عمر، أحمد مختار (١٤٢٤هـ)، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ج(١٥١/١).

(٣) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ج(٤٣٦/١).

(٤) السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج(٤٥/٦).

(٥) الأستراباذي، شرح الرضي على كافية ابن الحاجب، ج(٢/ ٣٠).

وقال ابن هشام: "وتجويز الزمخشري الوجهين في (ادخلوا في السلم كافة)، وهْمٌ؛ لأن كافة مختص بمن يعقل، ووهمه في قوله: (وما أرسلناك إلا كافة للناس)، إذ قدر كافة نعتا لمصدر محذوف أشد؛ لأنه إضاف إلى استعماله فيما لا يعقل إخراجه عما التزم فيه من الحالية، ووهمه في خطبة المفصل إذ قال: محيط بكافة الأبواب، أشد وأشد؛ لإخراجه إياه عن النصب البتة"(١). وقال الزبيدي في التاج:" وجاء الناس كافة: أي جاءوا كلهم، ولا يقال: جاءت الكافة؛ لأنه لا يدخلها أل، ولا تضاف"(٢).

وهذا الاستعمال جاءت به لغة القرآن الكريم، والحديث الشريف، وهما أقدس نصين يمكن الاطمئنان لصحة مصداقيتهما دون سواهما من النصوص الأخرى، وكذلك خطب الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ وخطب كبار الصحابة.

أما في القرآن الكريم فقد وردت لفظة (كافة) سبع مرات، مرتان منها وردت بصيغة الفعل، و خمس مرات بصيغة الاسم(كافة)، أما المرتان اللتان وردت فيهما بصيغة الفعل، فالأولى منهما جاءت بصيغة الفعل الماضي، وهي قوله تعالى(٣): (وهو الذي كَفَّ أَيْدِيَهُم عَنْكم وأيديَكُم عنهم ببطنِ مكَّةَ مِنْ بعدِ أنْ أَظْفَركُم عليهم وكان اللهُ بما تعملون بصيرا).

أما المرة الثانية فقد وردت فيها بصيغة الفعل المضارع، وهي في قوله تعالى(٤): (عسى اللهُ أنْ يَكفَّ بأسَ الذين كفروا والله أشدُّ بأساً وأَشدُّ تنكيلا). والمنع هو المعنى الواضح في كلتا الآيتين.

أما المواضع التي وردت فيها بصيغة الاسم، فهي:

قوله تعالى(٥): (يا أَيُّها الذين آمنوا ادخلوا في السِّلمِ كافَّة).

وقوله تعالى(٦): (وقاتلوا المشركين كافَّة كما يقاتلونكم كافَّة).

وقوله تعالى(٧): (وما كان المؤمنون لينفروا كافَّة).

وقوله تعالى(٨): (وما أرسلناك إلا كافَّة للناس بشيرا ونذيرا). وقد جاءت فيها كافة بمعنى (جميعا).

(١) ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد(٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص(٧٣٣).

(٢) الزبيدي، مرتضى(١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج(٢٤/ ٣٢٠) (مادة كفف).

(٣) سورة الفتح، الآية: ٢٤.

(٤) سورة النساء، الآية: ٨٤.

(٥) سورة البقرة، الآية: .٢٠٨

(٦) سورة التوبة، الآية: ٣٦.

(٧) سورة التوبة، الآية: ١٢٢.

(٨) سورة سبأ، الآية: ٢٨.

وأما ورودها في الحديث الشريف، فمن خلال تتبعي للصحيحين، فكانت أبرز الأحاديث التي وردت فيها على النحو الآتي:

عن أَبي هريرة، أَنَّ رسول الله صلَّى الله عليه وسلَّم قَال: "فُضِّلْتُ على الأنبياء بست: أُعطيتُ جوامع الكلمِ، ونُصِرْتُ بالرُّعب، وأُحِلَّتْ لي الغنائمُ، وجُعِلت لي الأَرضُ طهورًا ومسجدا، وأُرسلتُ إِلى الخَلق كافَّةً، وخُتِم بي النبيون".

وعن عبد الله، قال: جاء رجل إِلى النبي صلى الله عليه وسلم، فقال يا رسول الله إِني عالجت امرأَة في أَقصى المدينة، وإِني أَصبْتُ منها ما دون أَن أَمسَّها، فأَنا هذا، فاقضِ فِيَّ ما شئت، فقال له عمر: لقد سترك الله، لوسترت نفسك، قال: فلم يرُدَّ النبِي صلى الله عليه وسلم شيئا، فقام الرجل فانطلق، فأَتبعَهُ النبي صلى الله عليه وسلَّم رجلا دعاهُ، وتلا عليهِ هذه الآية:(أَقِمِ الصَّلَاةَ طَرَفَيِ النَّهَارِ وَزُلَفًا مِنَ اللَّيْلِ، إِنَّ الْحَسَنَاتِ يُذْهِبْنَ السَّيِّئَاتِ ذَلِكَ ذِكْرَى لِلذَّاكِرِينَ)، فقال رجُلٌ مِنَ القوم: يا نبيَّ الله هذا له خاصَّةً؟ قال: "بل للنَّاسِ كافَّةً".

وعن جابر بن عبد اللَّه، قال: قال رسول اللَّه صلَّى الله عليه وسلَّم: " أُعْطِيتُ خمسًا لم يُعْطَهُنَّ أَحَدٌ من الأَنبياء قبلي: نُصِرْتُ بالرُّعْبِ مسيرة شهر، وجُعِلَتْ لي الأرضُ مسجدًا وطهورًا، وَأَيُّما رجُلٍ من أُمَّتي أَدْرَكَتْهُ الصَّلاَةُ فَلْيُصَلِّ، وأُحلَّتْ لي الغنائمُ، وكان النَّبِي يُبْعَثُ إِلى قومه خاصَّةً، وَبُعِثْتُ إِلَى النَّاسِ كَافَّةً، وَأُعطيتُ الشفاعة "(١).

وأما في خطب الرسول ـ صلى الله عليه وسلم ـ فقد وردت على النحو الآتي:

"والله الذي لا إله إلا هو إني لرسول الله إليكم خاصة، وإلى الناس كافة"(٢)، وقوله: "وأشهد أن محمدًا عبده ورسوله، أرسله بالهدى ودين الحق ليظهره على الدين كله ولو كره المشركون، إلى الناس كافة".

ووردت كذلك في خطب كبار الصحابة على النحو ذاته، ومثال ذلك، قول علي بن أبي طالب: "إن الله قبض نبيه ـ صلى الله عليه وآله ـ فاستأثرت علينا قريش بالأمر، ودفعتنا عن حق نحن أحق به

(١) البخاري الجعفي، محمد بن إسماعيل أبو عبدالله(٢٥٦هـ)، الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله صلى الله عليه وسلم وسننه وأيامه = صحيح البخاري، تحقيق: محمد زهير بن ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١/ ١٤٢٢هـ . ٢٠٠٢م، باب قول النبي (ص)، ج(٩٥/١).

(٢) صفوت، أحمد زكي(١٣٨٠هـ)، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، المكتبة العلمية، بيروت، (د ت ط)، ج(١٤٧/١)، ج(١٨٤/١).

من الناس كافة"[1]. وكذلك قوله: "ما خَصَّنَا رسولُ اللهِ صلَّى اللهُ عليه وسلَّم بشيء لَمْ يعُمَّ به النَّاس كافَّةً". وقول معاوية: "فالحمد لله ولي النعم، ومنزل النقم، وأشهد أن لا إله إلا الله، المتعالي عما يقول الملحدون علوا كبيرا، وأن محمدًا عبده المختص المبعوث إلى الجن والإنس كافة". وقول الحسن البصري: "ما عهد إلينا رسولُ الله صلَّى الله عليه وسلَّم شيئًا لم يعهده إلى النَّاس كافةً".

نلاحظ من خلال عرض طائفة من الأمثلة على استعمال لفظة (كافة)، في القرآن الكريم، والحديث الشريف، وخطب الرسول (ص)، وأقوال الصحابة، أنها جاءت متوافقة بشكل تام مع الاستعمال الأول، الذي وُصف بأنه أكثر فصاحة من الاستعمال الآخر، الذي خرجت فيه لفظة كافة في استعمالها عن المألوف، من حيث تعريفها، وإضافتها، وجرها بحرف جر، فقد وردت في الأمثلة السابقة جميعها، مفردة غير مثناة، ولا مجموعة، وغير متصرفة، ولم تذكر، ولم تؤنث وفقا للمؤكد بها، وكذلك أنها جاءت متصدرة اسما قبلها، وأعربت حالا في جميع السياقات، وأُكد بها العاقل فقط.

أما الاستعمال الآخر للفظة (كافة)، وهو ما وُصِف بالأقل فصاحة؛ وذلك لأن فيه خروجا عما ألف من استعمال هذه اللفظة، وهو ما أشرت إليه سابقا، من ورودها في بعض الاستعمالات، مجرورة بحرف جر، أو بإضافتها إلى ما بعدها، أو أن يوصف بها غير العاقل، والأصل يقتضي، ألا يوصف بها إلا العاقل، وهو ماعليه لغة القرآن والحديث، وأقوال الصحابة، وما أجمع عليه النحاة[2].

أولاً: استعمال لفظة (كافة) مجرورة بحرف جر:

على الرغم من إجماع النحاة على منع جرها مطلقا، إلا أن هذا لم يمنع من ورودها في بعض الاستعمالات على هذه الشاكلة، وتجدر الإشارة هنا إلى أن هذا الخروج على الإجماع في استعمال لفظة كافة لم يقتصر على فئة معينة دون أخرى، وإنما شمل اللغويين، والنحويين، والمعجميين، والمفسرين، ولهذا فالأصل يقتضي عدم نعت هذا الاستعمال بالخطأ، أو اللحن؛ كونه صادرا عن أهل

(١) صفوت، أحمد زكي(١٣٨٠هـ)، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، ج(٣٠٢/١)، ج(١٥٦٧/١)، ج(٢٥٣/٢)، ج(٤٩٢/٢).

(٢) انظر الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ج(٤٣٦/١)، الزجاج، إبراهيم بن السري بن سهل(٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، ج(٤/ ٢٥٤)، الحريري، القاسم بن علي بن عثمان(٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، ج(٥٢/١، ٥٣)، النووي، أبو زكريا محي الدين يحيى بن شرف(٦٧٦هـ)، تهذيب الأسماء واللغات، ج(١١٥/٤)، الأستراباذي، رضي الدين(٦٨٦هـ)، شرح الرضي على الكافية، ج(٣٠/٢)، السمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج(١٨٥/٩)، ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد(٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ص(٧٣٣)، الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر(٨١٧هـ)، القاموس المحيط، (فصل الكاف)، ج(٨٨٩/١)، حسن، عباس(١٣٩٨هـ)، النحو الوافي، ج(١٣/٢)، عمر، أحمد مختار (١٤٢٤هـ)، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ج(١٥١/١).

اللغة، وجهابذتها، ولعل هذا هو السبب الرئيس الذي دفع بعض العلماء، والمجامع اللغوية في العصر الحديث بنعت هذا الاستعمال بالفصيح. جاء في معجم الصواب اللغوي لأحمد مختار عمر: "هذا أمر اطلع عليه الكافة، (فصيحة). وهذا أمر اطلع عليه الناس كافة (فصيحة). استخدام (كافة) نكرة منصوبة على الحالية أمر متفق على فصاحته، ولكن أثبت الاستقراء صحة استعمالها معرفة بـ(أل)، ووروردها كذلك في كتابات اللغويين، كقول ابن سيده: "والكافة الجماعة"، وقول المصنفين: "مذهب الكافة، أو ترويه الكافة عن الكافة"، وهو ما أقره مجمع اللغة المصري"[١]. وكذلك النص الذي أورده التفتازاني[٢] الذي نُسب لأمير المؤمنين عمر بن الخطاب . رضي الله عنه . ووردت فيه لفظة (كافة) مجرورة، ومضافة لما بعدها. وحسبنا في ذلك أن تستعمل من قبل أمير المؤمنين . عمر بن الخطاب مضافة إلى جمع مذكر سالم، ويعتمدها إمام الفصاحة والبيان علي بن أبي طالب، لندحض بذلك حُجج جميع من أنكروا ذلك[٣].

ومن النماذج التي تثبت صحة الاستقراء الذي يبين أن علماء العربية قديما لم يلتزموا بإسلوب واحد في استعمال لفظة(كافة)، فلم يلتزموا بالشروط السابقة الذكر لاستعمالها، وخير شاهد على ذلك ورودها مجرورة بحرف جر، في العديد من المصنفات، وهذا مخالف للإجماع، ومن ذلك في:

المعاجم اللغوية:

ورد في المخصص: "شائعة المعرفة في الكافة"[٤]. وفي التاج: "عن كافة شيوخنا"[٥].

(١) عمر، أحمد مختار (١٤٢٤هـ)، معجم الصواب اللغوي دليل المثقف العربي، ج (١٥١/١).

(٢) قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه: " وقد جعلت لآل بني كاكلة على كافة المسلمين لكل عام مائتي مثقال ذهبا إبريزا". ولما آلت الخلافة إلى علي بن أبي طالب، عرض عليه هذا الكتاب، فنفذ لهم ما فيه، وكتب بخطه: "لله الأمر من قبل ومن بعد، يومئذ يفرح المؤمنون. أنا أول من اتبع أمر من أعز الإسلام، ونصر الدين والأحكام، عمر بن الخطاب رضي الله عنه، ورسمت لآل بني كاكلة بمثل ما رسم". انظر النص في التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر(٧٩١هـ)، شرح المقاصد في علم الكلام، دار المعارف النعمانية، ط١/ ١٤٠١هـ . ١٩٨١م، ج(٢٨٨/٢).

(٣) انظر العدناني، محمد، معجم الأخطاء الشائعة، مكتبة لبنان، ط٢/ ١٤٠٥هـ . ١٩٨٥م، ص (٢١٨، ٢١٩).

(٤) ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل(٤٥٨هـ)، المخصص، تحقيق: خليل إبراهيم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ . ١٩٩٦م، ج(٤/ ٤٥٢).

(٥) الزبيدي، مرتضى(١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج(٣٩/١٠).

كتب اللغويين:

ورد في درة الغواص: "لأن العرب لم تلحق لام التعريف بكافة"[١] وورد في شرح الدرة: "على كافة المسلمين"[٢].. وورد في المفصل للزمخشري: "محيط بكافة الأبواب"[٣]. وورد في شرح المقاصد في علم الكلام: " على كافة البشر"[٤]. و"إلى كافة الخلائق". وفي الجمهرة: "إلى كافة خلقه"[٥].

كتب المفسرين:

ورد في تفسير أحكام القرآن: "وإن كان رسولا إلى كافة الناس"[٦]، و "من كافة الناس"، و"على كافة الناس" و"في كافة الصحابة". وورد في الكشاف: "في كافة أحوالكم"[٧]، و"إلى كافة الإنس"، و"من كافة أولي العقل"، و "في كافة الأوقات".

وورد في المحرر الوجيز: "منقول بكافة القوم"[٨]. وورد في الدر المصون: "المراد بالكافة الجماعة التي تكف مخالفيها"[٩].

(١) الحريري، القاسم بن علي بن عثمان(٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، ج(٥٢/١).
(٢) الخفاجي المصري، أحمد بن محمد(١٠٦٩ هـ)، شرح درة الغواص في أوهام الخواص، تحقيق: عبد الحفيظ فرغلي، دار الجيل، بيروت، ط١/ ١٤١٧هـ. ١٩٩٦م، ج(٢٠٠/١).
(٣) الزمخشري، جار الله أبو القاسم(٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط١/ ١٤١٣هـ. ١٩٩٣م، ج(٢٠/١).
(٤) التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر(٧٩١هـ)، شرح المقاصد في علم الكلام، ج(١٩٢/٢)، ج(٢/ ٢١٢).
(٥) صفوت، أحمد زكي(١٣٨٠هـ)، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، ج(٤٩٢/٢).
(٦) الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي(٣٧٠هـ)، أحكام القرآن، تحقيق: محمد صادق قمحاوي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ط)، ١٤٠٥ هـ. ١٩٨٥م، ج(٦٩/١)، ج(٢٥٢/١)، ج(٣٢١/٥). ج(٢٨٧/٤).
(٧) الزمخشري، جار الله أبو القاسم(٥٣٨هـ)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج(٥٩٤/١).، ج(١٥٧/٢)، ج(٣٥٦/٣)، ج(٥٥٤/٣).
(٨) الأندلسي ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب(٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج(٣٢٠/٢).
(٩) السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف(٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج(٣٥٩/٢).

وكذلك مُعَرَّفة بأل التعريف، وهذا أيضا مخالف لما عليه الإجماع، ومن ذلك في:

المعاجم اللغوية:

فقد ورد في صحاح الجوهري: "والكافة الجميع من الناس"[١]

وورد في المخصص: "وكذلك الكافة والظائرة"[٢].

و"الكافة الجماعة". وفي لسان العرب: "والجمعاء: الناقة الكافة الهرمة"[٣]، و"قول الكافة"، و" كما ذهب إليه الكافة"، و"الكافة: الجماعة، وقيل: الجماعة من الناس"، "والكافة قولهم: زيد منطلق". وفي القاموس المحيط: "وغير الكافة"[٤].

وكتب اللغويين: فقد ورد في معاني القرآن: "والكافة لا تكون مذكرة، ولا مؤنثة"[٥]. وفي الخصائص: "والوجه فيه ما عليه الكافة"[٦]، و"لاستخراج الكافة على مفاعلة" و "في قول الكافة"، و"عند الكافة"، و "ما ذهبت إليه الكافة". وفي سر صناعة الإعراب: "اعلم أن أصول حروف المعجم عند الكافة تسعة وعشرون حرفا"[٧]، و"وهذا عندنا على إجماع الكافة"، و "ومخالفتها لما عليه الكافة"، و"كما ذهبت إليه الكافة". وفي المغني: "أحدهما الكافة عن العمل"[٨]، و"الكافة التي مع إنْ النافية"،

(١) الجوهري، أبو نصر إسماعيل بن حماد(٣٩٣هـ)، الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية)، ج(١٤٢٢/٤).
(٢) ابن سيدة، أبو الحسن علي بن إسماعيل(٤٥٨هـ)، المخصص، ج(٩٦/٥)، ج(٣١٦/١).
(٣) ابن منظور، محمد بن مكرم بن علي(٧١١هـ)، لسان العرب، ج(٥٩/٨)، ج(١٤٢/١٤)، ج(١٥/ ٣١٤)، ج(٣٠٥/٩)، ج(٤٧٢/١٥).
(٤) الفيروز أبادي، مجد الدين أبو طاهر(٨١٧هـ)، القاموس المحيط، ج(١٣٥٣/١).
(٥) الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد(٢٠٧هـ)، معاني القرآن، ج(٤٣٦/١) .
(٦) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، الخصائص، ج(١٠/١)، ج(٥٢/١)، ج(١٨٣/١)، ج(٢٤٤/١)، ج(٢٢٣/٣).
(٧) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، تحقيق: حسن هنداوي، ط١/ ١٣٢١هـ . ٢٠٠٠م، دار الكتب العلمية، بيروت، ج(٤١/١)، ج(٤٠١/١)، ج(٥٩٦/٢)، ج(٦٢٠/٢).
(٨) ابن هشام، عبد الله بن يوسف بن أحمد(٧٦١هـ)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ج(١/ ٤٠٣)، ج(٦٠٤/١)، ج(٤١٠/١).

و"غير الكافة". وفي شرح الشافية: "ومخالفة ما عليه الكافة"[١]، و"وأنشدت الكافة" وفي الجنى الداني: "وغير الكافة"[٢]، و"وقد جاءت ما الكافة"، و"وهي الكافة".

والمفسرين: فقد ورد في تفسير أحكام القرآن للجصَّاص: "لعرفته الكافة"[٣]، و"لعرفت الكافة موضعها"، و"نقل الكافة"، و"مأمورون بتعريف الكافة"، و"تلزم الكافة". وورد في الكشف والبيان عن تفسير القرآن: "ومعنى الكافة هو أن ينتهي إليه ويكفه من أن يجاوره"[٤]. وفي الوسيط في تفسير القرآن المجيد: "الكافة اسم للجملة الجامعة"[٥]. وفي المحرر الوجيز: "الذي صح فيه نقل الكافة"[٦]، و"وكذلك نقل الكافة"، و "ما ورد من إلزام الكافة النفير والقتال". وفي الدر المصون: "وليست الكافة"[٧]، و "المراد بالكافة الجماعة التي تكف مخالفيها". وفي التفسير الوسيط للقرآن الكريم: "الزائدة الكافة"[٨]، و"موجب لنفير الكافة"

ومضافة: وهذا أيضا مخالف لما عليه الإجماع، ومن ذلك:

في المعاجم: فقد ورد في التاج: " كافة شيوخنا"[٩].

(١) الإستراباذي، رضي الدين(٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، (دط)، ١٣٩٥هـ. ١٩٧٥م، ج(٤/٥٤)، ج(٤/١٦٩).

(٢) المرادي المصري، أبو محمد بدر الدين حسن بن القاسم(٧٤٩هـ)، الجنى الداني من حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٣هـ . ١٩٩٢م، ج(١/٢١٠)، ج(١/٣٣٣)، ج(١/٣٣٥).

(٣) الجصاص، أحمد بن علي أبو بكر الرازي(٣٧٠هـ)، أحكام القرآن، ج(١/١٠)، ج(١/١٠)، ج(١/١٠)، ج(١/١٠)، ج(١/٦٩)، ج(١/٢٥٠).

(٤) أبو إسحاق الثعلبي، أحمد بن محمد بن إبراهيم(٤٢٧هـ)، الكشف والبيان عن تفسير القرآن، ج(٢/١٢٧).

(٥) الواحدي، أبو الحسن علي بن أحمد(٤٦٨هـ)، الوسيط في تفسير القرآن المجيد، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وآخرون، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٥هـ. ١٩٩٤م، ج(١/٣١٣).

(٦) الأندلسي ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب(٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج(٢/١٣٤)، ج(٣/٣١)، ج(٣/٩٧).

(٧) السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف(٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج(٥/١٥٧)، ج(٢/٣٥٩).

(٨) طنطاوي، محمد سعيد، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، دار نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط١/ (د ت)، ج(٢/٣٤٩)، ج(٦/٤٢٧).

(٩) الزبيدي، مرتضى(١٢٠٥هـ)، تاج العروس من جواهر القاموس، ج(١٠/٣٩).

وفي كتب اللغويين: فقد ورد في عمدة الكتاب: "وشكر ما عند كافة الرعية"[١]. وورد في الخصائص: "كافة اللغات"[٢]، و"كافة أصحابنا" وفي سر صناعة الإعراب: "كما يقول كافة أصحابنا"[٣]، و"وهو قول كافة أصحابنا". وورد في دلائل الإعجاز: "كافة الأوقات"[٤]، و"كافة العلماء". وورد في درة الغواص: "كافة أهل الملل"[٥]. وورد في نتائج الفكر: "كافة الحروف"[٦]، و"كافة الموحدين". وورد في مفصل الزمخشري: " محيط بكافة الأبواب"[٧]. وورد في الممتع: "وخالف المبرد كافة النحويين"[٨]، و"فلا يحفظ فيه كافة النحويين إلا التصحيح". وورد في شرح الشافية: "وهو قول كافة أصحابنا"[٩]. وورد في شرح المقاصد: "على كافة البشر"[١٠]، و"أساس كافة الخيرات"، و"إلى كافة الخلائق" وورد في الجمهرة: "إلى كافة خلقه"[١١].

المفسرون: ورد في جامع البيان: "كافة المسلمين"[١٢]، و"كافة عبدة الأوثان" وورد في الكشاف: "من بين كافة البشر"[١٣]، و"في كافة أحوالكم"، و"فأخذ كافة العلماء"، و"كافة الأصول"، و: "كافة

(١) النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد(٣٣٨هـ)، عمدة الكتاب، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم، ط١/ ١٤٢٥هـ. ٢٠٠٤م، ج(٣٨٣/١).

(٢) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، الخصائص، ج(١٧/٢)، ج(٣٩٠/٢).

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني(٣٩٢هـ)، سر صناعة الإعراب، ج(١٣٨/١)، ج(١٩٣/١).

(٤) الجرجاني، أبو بكر عبد القاهر(٤٧١هـ)، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمد التنجي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط١/ ١٤١٥هـ. ١٩٩٥، ج(٢٢٣/١)، ج(٣٧٩/١).

(٥) الحريري، القاسم بن علي بن عثمان(٥١٦هـ)، درة الغواص في أوهام الخواص، ج(١/ ٢١٤).

(٦) السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله(٥٨١هـ)، نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٢هـ. ١٩٩٢م، ص:(١٤٦)، ص:(٣٢).

(٧) الزمخشري، جار الله أبو القاسم(٥٣٨هـ)، المفصل في صنعة الإعراب، ج(٢٠/١).

(٨) ابن عصفور، علي بن مؤمن(٦٦٩هـ)، الممتع في التصريف،مكتبة لبنان، ط١/ ١٤١٦هـ. ١٩٩٦م، ص:(٣٠٠)، ص: (٣١١).

(٩) الإستراباذي، رضي الدين(٦٨٦هـ)، شرح شافية ابن الحاجب، ج(٤/ ٤٢٠).

(١٠) التفتازاني، سعد الدين مسعود بن عمر(٧٩١هـ)، شرح المقاصد في علم الكلام، ج(١٩٢/٢)، ج(٢٠١/٢)، ج(٢١٢/٢).

(١١) صفوت، أحمد زكي(١٣٨٠هـ)، جمهرة خطب العرب في عصور العربية الزاهرة، ج(٤٩٢/٢).

(١٢) الطبري، محمد بن جرير(٣١٠هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط١/١٤٢٠هـ.٢٠٠٠م، ج(٤١٨/٣)، ج(٥٤٧/١١).

(١٣) الزمخشري، جار الله، أبو القاسم، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، ج(٥٣١/٤)، ج(٥٩٤/١)، ج(٦٤٤/١)، ج(١٨٠/٣)، ج(٢٩٢/٣).

القرى". وورد في المحرر الوجيز: "لم تختلف كافة العرب"[١]، و"وقد نقلت كافة العرب"، و"نقل كافة اليهود"، و"هذا قول كافة الممفسرين". وفي الدر المصون: "من كونه نذير كافة القرى"[٢]. وفي التفسير الوسيط: "كافة اليهود"[٣]، و"كافة القادرين عليه"، و"كافة المؤمنين"، و"كافة الطرق".

هذا وتجدر الإشارة إلى أن المواضع التي وردت فيها لفظة كافة معرَّفة بـ أل، ومضافة، ومجرورة بحرف جر، في مصنفات اللغة المتعددة أكبر من أن تحصى، وما هذه الأمثلة المطروحة في الدراسة إلا غيض من فيض؛ للدلالة فقط على عدم التزام لغوينا القدماء على اختلاف عصورهم بمنهج واحد في استعمالهم لهذه اللفظة، على الرغم من أن القرآن، والسنة، وكبار التابعين من الصحابة التزموا آلية واحدة في استعمالها، حيث جاءت متوافقة تماما مع الشروط التي سُنَّت لاستعمالها، وسبق الإشارة إليها في ثنايا الدراسة.

ومن باب الاستزادة، فقد سجل الباحث أثناء تصفحه لبعض مظان اللغة بعض المواضع[٤] التي فيها خروج في استعمال لفظة كافة عما ألف من شروط سبق الإجماع عليها من قبل النحاة في استعمال هذه اللفظة.

الخاتمة:

أما أبرز النتائج التي توصلت إليها الدراسة، فهي على النحو الآتي:

١. هناك توافق بين المعنيين والمعجمي الاصطلاحي للفظة (كافة)، فكلاهما وإن تعددا في السياق إلا أنهما يدوران في فلك معنى (المنع)، وهو ما ينسجم مع جميع السياقات التي ترد فيها هذه اللفظة.

(١) الأندلسي ابن عطية، أبو محمد عبد الحق بن غالب(٥٤٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، ج(٤٧٥/١)، ج(٤٧٥/١)، ج(١٣٤/٢)، ج(٣٣٥/٥).

(٢) السمين الحلبي، أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف(٧٥٦هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، ج(٤٩٠/٨).

(٣) طنطاوي، محمد سعيد، التفسير الوسيط للقرآن الكريم، ج(١٨٢/١)، ج(٢٠٤/٢)، ج(٣٠٣/٢)، ج(٣٧٩/٣).

(٤) انظر: الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، ج(٣١٦/١، ٨١/٢، ٢٨٢/٢)، السيوطي، همع الهوامع، ج(٢٢٤/١، ٣٤٨/٢، ١٨/٣)، الصبان، حاشية الصبان، ج(٣٨٢/٢، ٤١٣/٣)، الغلاييني، مصطفى، جامع الدروس العربية، ج(٥٧/١، ٣٠٨/٢، ٢، ٣٠٩، ٣١٠/٢)، حسن، عباس، النحو الوافي، ج(١/ ٣٥٣، ٦٣٦/١، ١/ ٦٦٤، ١٧٢/٢، ٢٨٨/٢، ٥١٨/٢، ٥٢٦/٥، ٥٣١/٢، ٦٠٣/٢).

٢. إجماع النحاة على أن لفظة (كافة) تعرب حالا أينما وردت، وأما الرأي الذي انفرد به الزمخشري، والذي مفاده إعرابها صفة لمصدر محذوف، وفقا للآية الكريمة (وما أرسلناك إلا كافة للناس بشيراً ونذيراً)، ففيه مخالفة لإجماع النحاة، واللغويين؛ لأنه لم يعهد من قبل أن خرجت لفظة (كافة) في إعرابها عن الوجه المجمع عليه؛ هذا فضلا عن أنه يعتمد على التأويل والتمحل ولي النص ليستقيم المعنى.

٣. التاء في لفظة (كافة) أصلية، أي ليست للمبالغة، أو للتأنيث كما زعم بعض النحاة، واللغويين، والمفسرين، وليس أدل على ذلك من أن السماع الوارد عن العرب، وهو الفيصل في هذه القضية لم يسعفهم فيما ذهبوا إليه، ذلك أن الألفاظ التي لحقتها التاء للمبالغة، والتأنيث، هي ألفاظ مخصوصة، ولم تكن لفظة (كافة) من بينها. هذا فضلا عن أن لفظة كافة تلتزم صيغة واحدة بغض النظر عن المؤكد بها سواء أكان مفردا أم مثنى أم جمعا، مذكرا، أم مؤنثا، وبما أنها تلتزم حالة واحدة مع الجميع، فهذا دليل واضح على أن التاء فيها أصلية ليست للتأنيث، أو للمبالغة. إذ إنها لو كانت للتأنيث لكان ينبغي أن نقول للتفريق بين المذكر والمؤنث، هذا رجل كافٌّ، وهذه امرأة كافَّةٌ، ولمَّا لم نقل ذلك دل على بطلان من قال إن التاء فيها للتأنيث.

٤. هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى لو كانت التاء فيها للمبالغة لورد في أحد مصنفات اللغة على كثرتها، وكثرت مذاهب أصحابها أن التاء في لفظة (كافة) للمبالغة، لاسيما أن الألفاظ التي لحقتها التاء للمبالغة، هي ألفاظ مخصوصة، ومكررة في كل مظان اللغة، وبما أنها لم ترد من بين تلك الألفاظ دل أيضا على بطلان دعوى من قال: إن التاء فيها للمبالغة.

٥. بعد تتبع لفظة (كافَّة) في مظان اللغة، ابتداء بالقرآن الكريم، والحديث الشريف، وخطب الرسول(ص)، والصحابة، والتابعين، ومصنفات النحويين، واللغويين، والمفسرين، تبين لي أن هنالك استعمالين للفظة (كافة)، يمكن وصفهما بالفصاحة، إلا أن أحدهما، وهو الذي جاءت عليه لغة القرآن والحديث، وخطب الرسول(ص)، والصحابة والتابعين، يمكن وصفه بالأكثر فصاحة؛ بناء على رأي مجامع اللغة؛ لاعتماده الشروط التي أجمع عليها النحاة كافة في استعمال هذه اللفظة، أما الاستعمال الآخر، الذي يمكن وصفة بالأقل فصاحة، وهو الذي فيه خروج على عُرف اللغويين في استعمال هذه اللفظة، وهو الذي وردت فيه هذه اللفظة مضافة، ومجرورة، ومعرفة بأل التعريف.

٦. تقدمت الحال (كافة) على صاحبها المجرور بحرف جر أصلي (للناس)؛ كونها كلمة محورية (بؤرة)، من باب الاهتمام، وجذب الانتباه والتوكيد.

٧. بما أن العرف اللغوي يقتضي أن اللغة القوية هي التي تواكب التطور في كل زمان ومكان، وتسير وفق سَنن التيسير والتسهيل على الناطقين بها، فيمكن القول بأن الاستعمال الآخر للفظة (كافة)، وهو الذي وُصف بأنه الأقل فصاحة من الآخر، لا يقل أهمية عن الاستعمال الأول، ولاسيما إن كان هو الاستعمال الشائع في الوقت الحاضر في مؤلفاتنا الحديثة، وحتى في عدد كبير من كتب اللغة، والفقه، والتفسير، والمعجمات اللغوية القديمة والحديثة، ومما يقوي هذا الاستعمال ويجعلة على درجة عالية من الفصاحة، وروده على لسان من لا تنكر فصاحتُهُ، وبلاغتُهُ، أمير المؤمنين عمر بن الخطاب، وإقراره من قبل أحد واضعي علم النحو علي بن أبي طالب _ رضي الله عنه _.

٨. يمكن تفسير الاستعمال الآخر للفظة كافة، وهو الذي فيه خروج عما ألفه أهل اللغة من شروط لاستعمال هذه اللفظة، على أنه من باب التوسع في اللغة، أو من باب التعدد اللهجي، وهو ما عليه بعض المجامع اللغوية التي أقرت هذا الاستعمال.

٩. إنّ الاختلاف في التوجيه النحوي والصرفي لكلمة كافة عند القدامى (لغويين ومفسرين) لم يمنع من وضوح دلالتها على معانيها في القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف على المنع والتقييد وضوحاً يجعلنا نغض الطرف عن الخلاف الصناعي المفتعل الذي لا نجد فيه قيمة دلالية زائدة عن دلالة اللفظ المعجمية.